

لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 29 يناير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتائية: 4 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتائية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي توصلت الرئاسة بخمس طلبات إحاطة، الكلمة للفريق الدستوري في إطار طلب الإحاطة. تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر بقضية طارئة ومن خلاله الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر موضوع الأراضي السلالية وإشكالية تعويض ذوي الحقوق من بين الإشكاليات المعقدة في النظام العقاري ببلادنا، والذي يتعين على الحكومة معالجته في أقرب الآجال حتى لا تضيع حقوق المواطنين.

وعلى سبيل المثال، لازال حوالي 19600 نسمة من ذوي الحقوق بجماعة المفاسيس بإقليم خريكة ينتظرون ويطالبون بصرف التعويضات الخاصة بأراضيهم السلالية، والتي اقتناها المجمع الشريف للفوسفاط والمقدرة بحوالي 3000 هكتار، ويستنكرون التماطل الحاصل في هذا الشأن، رغم تأكيد وزير الداخلية الأسبق في جوابه عن سؤال كتابي في الموضوع بتاريخ 19 في شهر 6/2010، أنه بمجرد انتهاء لوائح ذوي الحقوق من طرف نواب الجماعات السلالية والسلطات المحلية وعرضها على مجلس الوصاية سيتم صرف تلك التعويضات.

إلا أن خيبة الساكنة كانت كبيرة بعدما خذلتم وزارة الداخلية، حينما وعدتهم أن الأولوية في برنامج التشغيل الذي فتحتته إدارة الفوسفاط وشركة المناولة ستكون لفائدة أبناء المنطقة، علما أن أغلبهم يعيش تحت عتبة الفقر، بعدما فقدوا أراضيهم ومواشيمهم وانتزعت منهم أراضيهم من أجل المصلحة العامة وأغلبهم هاجر إلى المدينة بحثا عن أفق جديد.

كما أن الوعود التي أعطيت للمتضررين حول إعطاء الأسبقية في التشغيل لأبناء المنطقة والمتضررين على وجه الخصوص، لم تحترم وتم توظيف يد عاملة من خارج الإقليم. كما أن هناك ما بين 500 و600 عامل

محضر الجلسة رقم 865

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1434 (29 يناير 2013)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمان عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبودح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس النواب، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون رقم 08.12 يتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

أما بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس، فقد توصلت بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية، وأن السيد وزير التجهيز والنقل سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير السكنى والتعمير.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الحركي، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن حول التكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء من خلال استعمال الطاقة الشمسية إلى جلسة

انزياحا خطيرا يهدد الديمقراطية التي ناضلت من أجلها القوى الوطنية والديمقراطية لعقود.

وفي إطار التضييق على العمل النقابي، تندرج كذلك مذكرة السيد وزير التربية الوطنية إلى مدراء الأكاديميات والنواب بصدد التغييب للمهام نقابية، وكذلك رسالة السيد الوزير إلى نقابي الكونفدرالية والفيدرالية والتي تتم فيها المكتبين الوطنيين للنقابة الوطنية للتعليم (ف.د.ش¹ وك.د.ش²) بإسناد التفرغات لمناضليها فقط من أجل الانتقال بأساليب ملتوية، وهو ما تم تفنيده بالحجج الدامغة، مما يستدعي ضرورة اعتذار السيد الوزير عن هذه الاتهامات الباطلة.

وبهذه المناسبة، فإننا في الفريق الفيدرالي نطالب بإلحاح بضرورة نشر لوائح كل المتفرغين النقابيين والموضوعين رهن الإشارة لتنوير الرأي العام، وفضح كل المستفيدين من الربيع النقابي والحزبي الممول من المال العام في قطاع التربية الوطنية وغيرها من القطاعات العمومية.

إن هذه الإجراءات ما هي إلا جزء يسير من التدابير الحكومية الهادفة إلى ضرب العمل النقابي الجاد والتضييق على الحريات النقابية والحريات العامة التي ناضلت من أجلها الشغيلة المغربية أثناء الاستعمار وخلال سنوات الحجر وجزء من المنطق الحكومي، الذي يكرس التناقض بين الخطاب والممارسة، مما يعرقل آمال وتطلعات الشعب المغربي التواق إلى التقدم والديمقراطية والحداثة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد الحسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

مرة أخرى يعيش الشعب المغربي إحباطا قاسيا، جراء الإقصاء المبكر لمنتخبنا الوطني من إقصائيات كأس إفريقيا للأمم، والذي خلف موجة غضب عارمة على الواقع الرياضي، الذي لا يمكنه إلا أن ينتج الخيبات والإخفاقات.

فلرباع مرة على التوالي يغادر المنتخب الوطني في الدور الأول، فبين الألعاب الأولمبية الأخيرة في لندن ونهائيات هذه الكأس تتناسل الأسئلة الحارقة والمؤرقة، تحق الأنفاس وتؤلم الشعب المغربي الذي كان دائما ينتظر الانتصارات من منتخبنا الوطني.

بالجمع من جنسيات مختلفة لهم نفس المؤهلات لأبناء المنطقة والذين يعانون من البطالة.

ومن هذا المنبر، نطالب الجهات المعنية بضرورة الإسراع في صرف تعويضات ذوي الحقوق من أراضي المجموع، مؤكداً على أن هذا الملف تعرض لكثير من الإهمال والتماطل بدون مبرر، الأمر الذي يستوجب على الحكومة الموقرة معالجته بشكل نهائي، خصوصا وأن العمل في استغلال الأراضي جاري الآن من طرف الجمع الشريف للفوسفاط، ما هم بأراضيهم وما هم بالتعويضات.

وأخيرا نقول لهم صبر جميل والله المستعان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للفريق الفدرالي.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

السيدات والسادة المستشارون،

بعد أزيد من سنة على تحمل المسؤولية من طرف الحكومة الحالية، وبعد الوعود التي أتى بها التصريح الحكومي بخصوص الحكامة والتعامل مع القضايا الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والتعاطي مع القضايا النقابية، يلاحظ تراجع خطير فيما يتعلق بالحقوق والحريات النقابية. فبالإضافة إلى هزلة نتائج الحوار الاجتماعي في الآونة الأخيرة، هناك تراجع في الحريات النقابية وتضخم في السياسة التحكيمية تجاه القضايا النقابية، وتجاوز لمقتضيات الدستور، خاصة الفصل الثامن المتعلق بجرية ممارسة الأنشطة في نطاق احترام الدستور والقانون وتشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية وفق الشروط التي ينص عليها القانون.

بدل احترام هذه المقتضيات، بادر وزير العدل والحريات إلى مقاطعة الحوار مع النقابة الأكثر تمثيلية، في سابقة خطيرة تنطوي على سياسة تحكيمية، تعيدنا إلى مراحل كنا نعتقد أن المغرب قد تجاوزها.

وفي سابقة خطيرة كذلك، عمدت مجموعة من القطاعات الحكومية إلى الاقتطاع من أجور المضربين الذين مارسوا حقهم الدستوري في إطار الفصل 29 قبل صدور القانون التنظيمي المنظم لحق الإضراب، مكرسين النهج الانفرادي في تأويل النصوص الدستورية خارج كل الضوابط القانونية.

وتناديا في التصعيد الحكومي ضد الحريات النقابية، تم إعفاء نائب الكاتب العام للنقابة الديمقراطية للعدل من مهامه دون أدنى مبرر قانوني، إرضاء لمزاج السيد وزير العدل والحريات، الذي ضغط بكل ثقاه لمنع الكاتب العام للنقابة الديمقراطية للعدل من حضور برنامج تلفزيوني في التلفزة العمومية، لتمتد سياسة التحكم إلى مجال الإعلام العمومي، وهو ما يعد

1 الفيدرالية الديمقراطية للشغل
2 الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السيد الرئيس،

منذ سنة 2004 التي لعب فيها منتخبنا الوطني المقابلة النهائية لكأس إفريقيا بتونس، حيث قلنا في وقتها يجب الحفاظ على هذا المنتخب وعلى الناخب الوطني الذي قاد تلك التجربة بكل نجاح، ونعطيه الفرصة للاستمرارية في إطار البناء، وها نحن للأسف وأمام التغييرات المتكررة وغير الصائبة لتركيبة المنتخب الوطني، نجني نتائج الإقصاء تلو الإقصاء، ونجني الخيبة تلو الخيبة، لأننا افتقدنا إلى استراتيجية بناء منتخب قوي على المدى المتوسط والبعيد، رغم الفرصة التي أتاحت لنا في العديد من المناسبات القارية والدولية، متسانلين عن خلفية الإقصاء الممنهج لإطار وطني سابق حقق نتائج رائعة أدخلت الفرحة على قلوب المغاربة، في المقابل تجازيه جامعتنا الموقرة بالتشطيب على إسمه من لأحة المترشحين لإدارة المنتخب الوطني، ضدا على إرادة الشعب المغربي بأكمله، على الرغم من أن المشكلة ليست مشكلة في المدرب، وإنما الإشكال في منظومة كرة القدم الوطنية بكاملها.

السيد الرئيس،

بكل صراحة، المغرب يعيش أزمة رياضة أو بالأحرى أزمة كرة القدم، ونحتاج إلى تصور واضح ورؤية مستقبلية محددة الأهداف، نعتمد على تفعيل عمل المدارس والمعاهد الكروية الموجودة وتعميمها لاستقطاب الطاقات الشابة، ومعالجة الاختلالات البنيوية الجائئة على كرة القدم الوطنية، والاهتمام بالبطولة الوطنية بجمع أصنافها، مبتعدين على المحسوبة والزبونية، قاطعين الطريق على الساسرة والفاستين الذين يتاجرون بسمعة المنتخب الوطني، وعلى الأندية الوطنية والذين يسيئون لسمعة هذا البلد.

السيد الرئيس،

الدستور ربط المسؤولية بالمحاسبة، أكد أن هذا الإقصاء سيخلق نقاش عمومي حول وضعية المنتخب الوطني في المستقبل، خصوصا وأنا مقبلون بعد أيام معدودات على لعب إقصائيات كأس العالم والتي نريد أن نكون حاضرين فيها، وستنظم بعد سنتين من اليوم بطولة كأس إفريقيا سنة 2015 في بلادنا، وبالتالي لا نريد أن نجتز مشكلة الإخفاقات حتى لا يكون كالجحيم لكل انطلاقا صحيحة للمنتخب، وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته في بناء إستراتيجية جديدة تشتغل على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الرئيس،

فريق التجمع الوطني طلب عقد اللجنة، أتمنى من وزير الشبيبة والرياضة أن يستجيب في أقرب الأوقات.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين المحترمين،

أردنا في فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة أن نخطط لمجلس المستشارين علما بقضية نعتقد بأنها تمهيد لكل مؤسساته وكل هيئاته وتعبيراته الحقوقية والسياسية والمدنية والمجتمعية كذلك.

وأردنا في إطار هاذ الإحاطة كذلك أن ننبه أنفسنا كبرلمانيين وأن ننبه المجلس كذلك إلى أننا ربما قد أصبحنا شركاء في خرق بعض مقتضيات الدستور، نعم أصبحنا من حيث ندري أو لا ندري شركاء للحكومة في خرق بعض مقتضيات الدستور، والخرق كما تعرفون، أيها السادة، عندما يحدث لخرق الدستور وعندما تتأدى في خرق الدستور، فمعنى ذلك أننا بصدد ارتكاب فضيحة سياسية وأخلاقية ودستورية.

ما هي مناسبة هذا الكلام؟ مناسبة هذا الكلام هي أنه مرت حتى الآن سنة وبضعة أيام من عمر هذه الحكومة، والدستور الجديد الذي طالما افتخرنا به، باعتباره دستورا متقدما في تاريخنا الدستوري والسياسي، الدستور ينص في الفصل 101 على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وهذا الفصل واضح، وها قد مرت سنة بالكامل والتام ولا مؤشرات حتى الآن في الأفق، لا من جانب الحكومة ولا من جانب البرلمان، على أننا سنعتقد في هذه الأثناء أو في هذه الأيام جلسة لمناقشة موضوع على درجة كبيرة من الأهمية وفيه مصلحة أكيدة للبلاد وهو مناقشة السياسات العمومية وتقييمها، لتحسين وترصيد ما يجب تحسينه ولمعالجته ما يجب معالجته، وهذا مؤشر خطير يضاف إلى مؤشرات أخرى لا تقل خطورة، ودعنا سنة بكاملها ولم تقدم الحكومة سوى قانون تنظيمي واحد وهو القانون المتعلق بالتعيين في المناصب السامية.

ودعنا سنة كاملة ولم تفصح الحكومة بعد عن مخططها التشريعي، فإذا كان إعداد المخطط التشريعي يتطلب سنة، فكم يتطلب تنزيل حوالي 20 وأكثر من ترسانة القوانين التنظيمية والعادية المنصوص عليها في الدستور.

ودعنا سنة كاملة، ولا تزال الحكومة تصر على إبقاء البلد في حالة غموض فيما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة، جلالة الملك في خطاب 9 مارس حدد نهاية 2012 كأفق لاستكمال كل حلقات المسلسل الانتخابي. ها قد مرت سنة، سنة ونصف تقريبا، ومازال الحكومة ما ابغاثش تقول للشعب المغربي والهيئات المنتخبة إمتى كتفكر وإمتى كتتوي تدير الانتخابات.

فأنا أعتقد بأنه لا يمكن السكوت على هذه الفضيحة لأننا معنيون بالدرجة الأولى، واعتبرنا بأن الدستور جاء بمكتسبات لفائدة تقوية الدور الرقابي للبرلمان، وليس لهاذ التأخر في عقد جلسة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية أي معنى سوى تعطيل الدستور وتقويت على البلد فرصة

يحدث حتما إختلالات، وهذه الإختلالات غالبا ما تنتج عن غياب خلق آليات التطوير وقصور في الإعتمادات المالية أو سوء تديرها عند وجودها وعدم ترشيد الاختيارات والأولويات.

وما يمكن قوله عن انعدام التوازن البيئي في مدننا، فإن البنيات والهياكل الحالية، لا تؤدي الدور المنوط بها على المستوى التديري والوظيفي نتيجة تداخل في الاختصاصات، فهل البناء العشوائي، السيد الرئيس المحترم، سببه انعدام الموارد؟.

بالعكس، السبب في هذا الخلل هو انعدام الإرادة السياسية في المركز والمحيط لزجر المخالفين ومرتكبي المخالفات بشكل يردعهم عن التادي في مخالفة القانون الذي رغم قصوره يسمح بإعادة إدماج سكان الأحياء الهامشية، وتحسين ظروفهم في أمد معقول.

لكن الأمر، ولأسباب سياسية، يتكرر نفس السيناريو مع وقبل وبعد كل انتخابات محلية أو تشريعية، والواضح أن الأمر ينعكس على الواقع بشكل سلبي على المرافق والتجهيزات المحلية على مستوى خدمات مرافق القرب، مثل التزود بالماء الصالح للشرب وتوزيعه وجودته، وتوزيع الطاقة الكهربائية، وإيصالها والإنارة العمومية والتطهير السائل وتدير النفايات وجمعها وإيداعها في المطارح العمومية ومعالجتها للحد من تأثيره على البيئة بصفة عامة، وتجهيز الطرق بالمعابر والقناطر والأنفاق والمدارات وتنظيم النقل العمومي والتنسيق بين مختلف أنواع النقل وتنظيم شبكته بشكل يضمن راحة السكان وطمأنينتهم، وتنظيم السير والجولان وتشوير الطرق العمومية وتوفير مواقف السيارات تحت الأرضية، والوقاية والصحة ونقل المرضى والجرحى والخدمات الصحية المستعجلة.

نظرا لضيق الوقت، كل هذا يقتضي في نظرنا كفريق استقلالي التفكير الجدي في تدير جديد محكم وسياسية تديرية جديدة وإرادة سياسية قوية تقطع مع الأساليب الترقيعية المعتمدة حتى الآن، والتي تؤثر على الوضع في الكثير من المدن سواء عمرايا أو بيئيا أو اجتماعيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، موزعة على قطاعات: الاقتصاد والمالية، السكنى، التربية الوطنية، العلاقات مع البرلمان، التجهيز والتنقل، الطاقة والمعادن، الصناعة والتجارة، التضامن والمرأة، الشؤون العامة والحكامة، وأخيرا الوظيفة العمومية.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول المراجعة الضريبية على المقاولات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

الانطلاقة في حياة دستورية ومؤسسية جديدة.

ولذلك، ابغينا من الحكومة، كما ابغينا من البرلمان ومن مجلس المستشارين يتحمل مسؤوليته في تنظيم هاذ الجلسة، احنا ابغينا انديرو تقييم هادئ، نعتقد بأنه مفيد للبلاد، لسياساتنا العمومية، لأن واحد العدد من القضايا لا تقبل التأجيل وكلما أجلناها وكلما ارتفعت تكلفة وفاتورة إصلاحها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية تستقطب اهتمام الرأي العام الوطني، حيث يوجد بالمغرب حاليا 200 مدينة تختلف في الحجم من مدن كبيرة ومتوسطة، إلا أن كل المدن تعاني من مشاكل خدمات القرب وخدمات المرفق العام.

وأمام التمدن والامتداد العمراني الذي ميز النصف الثاني للقرن الماضي وبداية القرن الحالي، وما رافق هذا التحول البيئي، أصبح كثير من المواطنين يعانون خصوصا في كل الخدمات المقدمة من المرافق العامة، وعلى مستوى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية والتجهيز والسكن والحاجيات الضرورية والأساسية للحياة اليومية، والتحفيز وإنعاش الاقتصاد المحلي، والتشغيل والصناعة، والصناعة التقليدية، والسياحة، والخدمات، وتشجيع الاستثمار الخاص، والبنيات التحتية، وإقامة الأنشطة الاقتصادية، وتحسين ظروف المقاولات.

كما أصبح المواطن يعاني ظلوما قاسية في مدننا جراء عدم احترام الاختيارات والضوابط المقررة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة والتنمية وكل وثائق التعمير وإعداد التراب والأنظمة الجاري بها العمل في مجال إعادة الهيكلة العمرانية، وإعادة الهيكلة بصفة عامة، ومحاربة السكن غير اللائق، والتأهيل لمرافق المدن، خاصة منها المدن العتيقة، وتجديد النسيج العمراني المتدهور، والمحافظة على الرونق والخصوصيات الهندسية الضاربة في الحضارة المغربية وإنعاشها.

وعلى عكس ما يمكن تصوره، فإن ساكنة المغرب هي الآن ساكنة حضرية تقرب من نسبة 60%، وهذا تطور مكلف على كل المستويات، الأمني وما يرتبط به، والبيئي بكل أبعاده المنظورة وغير المرئية مما يخلق نوعا من عدم التوازن الجديد لعدة اعتبارات، منها ضرورة النمو المتسارع الذي

المستشار السيد محمد تاضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتم تعلمون، السيد الوزير، أن الضريبة آلية أساسية لتنشيط الاقتصاد وتأهيل المقاول، ومبدأ العدالة أساسي لضمان الثقة بين الملتزم والإدارة الضريبية، وهي القيمة الجوهرية لإنعاش الاقتصاد وإعطاء دينامية كبيرة لمستقبل المقاول المغربية.

الإشكالية، السيد الوزير، تتمثل في كون الإدارة الضريبية تقوم بمراجعات ضريبية بأساليب وطرق انتقائية في غياب الشفافية في المعايير، ويترب عن ذلك نزاعات ضريبية وتوتر لا تخدم مصلحة المقاول التي تعتبر هي الضحية الأولى.

ونخبركم، السيد الوزير، أنه هناك جمحة كلمم السارة وعمالي إقليم آسا وإقليم طاطا لم تدخل حيز الإعفاء، حيث كانت الضريبة معفية بـ 50%، واليوم تتوصل المصالح المعنية بإلغاء ذلك الإعفاء الضريبي كمثل الدار البيضاء ومراكش أو أكادير.

وكما تعلمون، السيد الوزير، أن تلك المناطق تعرف ركودا اقتصاديا لا يساعدنا على ذلك الأداء، مما يضر بمصالحنا الخاصة ومصلحة الوطن. لذا نسئلكم، السيد الوزير، عن ما هي المعايير التي تعتمدها الإدارة الضريبية لمراجعة الضرائب؟ ولماذا تم ذلك الإعفاء؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد**والمالية، المكلف بالميزانية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

في البداية أشكر الفريق الدستوري على هاذ السؤال ولإتاحة الفرصة للتحدث عن الدور الذي تقوم به الوزارة والمديرية العامة للضرائب فيما يتعلق بالمراقبة.

ينبغي القول في البداية أن هاذ العملية ديال المراقبة هي أولا حفظ للمال العام، باعتبار أن النظام الضريبي المغربي مبني على نظام التصريح، وبالتالي على نظام الثقة، يعني سواء الشركات أو الأفراد اللي هما خاضعين للنظام ديال المحاسبة، يصرحون بالدخول ديالهم وبالأرباح ديالهم، وبالتالي يؤدون

الضرائب على أساس التصريح التي قدموها هم.

إذن نظام مبني على الثقة في التصريح، نظام مبني على المحاسبة، فكان لازما من ناحية المتابعة ومن ناحية أن تعطى المراقبة من ناحية الدولة، وهاذ المراقبة دائما في إطار الثقة مؤطرة بنصوص تشريعية، وأقول بنصوص تشريعية وثقف عند هذا الحد، ما كاينش أقل، ما كاينش نصوص تنظيمية، إذن نصوص تشريعية.

هاذ التأطير ديال المراقبة فيه، أولا، شق ديال البناء على المحاسبة، بحيث أن المراقبة لا يمكن أن تعيد النظر في المحاسبة أو لا يمكن أن تتخلى عن المحاسبة التي يصرح بها الملمزم وتمشي للمراقبة من غير المحاسبة، إلا إلى كان هاذ المحاسبة فيها إشكاليات حقيقية، وبالتالي المحاسبة هذا ضمان، يعني المحاسبة التي قامت بها الشركة. هذا الجانب الأول ديال التأطير ديال المراقبة.

الجانب الثاني هو أن مسطرة المراقبة مرة أخرى من الناحية التشريعية مؤطرة، بحيث ينبغي أن تعلن الإدارة عن من سيأتي وتعطي الأجل للشركة المراقبة باش تحضر الوثائق ديالها وتحضر المحاسبة ديالها، وحتى المدة ديال المراقبة مؤطرة قانونيا بين 6 أشهر و12 شهر على حسب الرقم ديال المعاملات، يعني على حسب الكبر ديال الشركة، الشركات المتوسطة والصغيرة تبقى المراقبة في حدود 6 أشهر.

الجانب الثالث ديال التأطير وديال الترسيع ديال الثقة هو أولا المسطرة ديال يعني المسطرة ديال التصحيح ديال الضريبة هي مسطرة فيها أخذ ورد، بحيث الإدارة تبلغ في آجال محددة قانونيا ما تؤاخذ على الشركة وبالتالي التصحيحات التي قامت بها وتنتظر في إطار آجال محددة قانونيا الرد ديال الشركة، وينبغي أن تدخل في واحد هاذ المسطرة تعاضية، بحيث إلى قبلت من الشركة ما قدمت من حجج ينبغي يعني ما تبقاش ذلك التصحيح، التصحيح يسقط. إذا لم تقبل تندوزو للمسطرة الأخرى. وللحديث بقية من بعد في إطار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

السيد الوزير،

إن هذه المناطق طاطا وأسا، تعرف ركودا اقتصاديا كبيرا، أثر على مصالح التجار بشكل ملموس وحساس وترتب عنه إفلاس البعض، ومنهم من جمد نشاطه التجاري، وأتم تعرفون، السيد الوزير، النتائج على المستوى الاجتماعي، تشريد العمال وتفاقم البطالة، مما يستدعي الوزارة للتعامل مع هذه المناطق بنوع من المرونة وتقديم التسهيلات للتجار والمقاولات قصد إنعاش الاقتصاد في هذه المناطق العزيزة علينا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

في إطار الإتمام ديال المسطرة كيف ما قلت الحقوق اللي هي يضمنها القانون للملمزمين من بعد المرحلة ديال الإدارية هناك مرحلة ديال اللجوء إلى اللجن اللي هي يرأسها قضاة، وبالتالي تمر من المرحلة الإدارية إلى مرحلة ديال الأخذ والرد واللي هي مضبوطة من ناحية القضاء.

فيما يتعلق بالجهات اللي شار لها السيد المستشار المحترم، لم يكن هناك أي تغيير لا في إطار قانون المالية 2012 ولا في 2013 لتخريج جهة من نظام الإعفاء، ما كين حتى شي تغيير في الطريقة ديال التقطيع الجهوي فيما يتعلق بالإعفاءات، إذن ليس هناك أي جديد غير باش نبين.

المسألة الأخرى تكلمتو، السيد المستشار المحترم، على المعايير التي تعتمد، في قانون المالية 2012 قلنا بأن الشركات التي تصرح بعجز وعجز متكرر ينبغي عليها أن تقدم تصريحا تتشرح فيه الأسباب ديال العجز، هذا تيسهل علينا الطريقة ديال البرمجة ديال المراقبة، بحيث تنبرمجو المراقبة على أساس معايير موضوعية، تصرح بالعجز متكرر وهذا العجز المتكرر ما عندوش أساس اقتصادي وما عندوش أساس مالي، وبالتالي الآن نعلم أن معايير موضوعية في الطريقة ديال البرمجة، مع العلم أن حتى من الناحية ديال البرمجة ليس عندنا الإمكانيات البشرية الكافية، وبالتالي العملية تتحاولو دورو الموارد البشرية اللي هي موجودة.

السنة الماضية في 2012 و2013 برمجنا مناصب مالية جديدة من أجل أننا ندعمو الموارد البشرية ديال المراقبة، لأنه مرة أخرى هذا فيه جانب ديال الحفظ على المال العام، وكذلك الحفظ على التنافسية بين المقاولات، ينبغي أن لا تكون التنافسية بين المقاولات على أساس التهرب من الضريبة، بل على أساس المعايير ديال الإنتاجية والمعايير الاقتصادية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه إصلاح وتحديث القطاع المالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد حسن ألكم:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يتخذ البرنامج الحكومي من إنعاش القطاع المالي أولوية مركزية نظرا لدوره الحيوي في تمويل الاقتصاد وتنمية الادخار الوطني. وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة خلال السنتين المنصرمتين مجموعة من الإجراءات بهدف

تقوية الإصلاحات في القطاع المالي من أجل تأهيله على المستويين القانوني والمؤسسي وتطوير أدائه ومساهمته في التنمية الاقتصادية وتدعيم استقراره وإشعاعه على المستوى الدولي.

ولقد همت هذه الإصلاحات تنمية الادخار على المدى البعيد، إصلاح سوق الرساميل، إعداد مجموعة من المشاريع القوانين، نذكر منها:

- مشروع قانون بشأن إقراض الأوراق المالية؛
- مشروع قانون خاص بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- مشروع قانون بشأن سوق العقود المالية الآجلة؛
- مشروع قانون بشأن بورصة الدار البيضاء؛ إعفاء رأسمال المخاطر.
- مشروع قانون بشأن إنشاء هيئة رقابة شركات التأمين والاحتياط الاجتماعي.

إلا أنه من الملاحظ أن هذه القوانين، وبالرغم من أهميتها، لازالت تعرف التعثر، وهو ما سيكون له انعكاس على العديد من الإصلاحات الخاصة بسوق الرساميل.

فما هي الأسباب التي جعلتكم تتأخرون في عرضها على البرلمان وإخراجها إلى حيز الوجود؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الفيدرالي على هاذ السؤال المهم، واللي يعطينا فرصة باش نبينو الجهود الذي قامت به الحكومة، وكذلك الجهود، وأتوجه بالشكر للبرلمان ولاسيما لجنة المالية في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين على الدور اللي أدوه في الرفع من الوتيرة ديال الإنتاج التشريعي في المجال ديال المنظومة ديال القطاع المالي، بحيث الآن نحن في هاد السنة تم إنتاج تقريبا 12 مشروع قانون يتعلق بالقطاع المالي، 4 منها هي التي لم تحال بعد على البرلمان، 8 أحيلت على البرلمان، صحيح أن منها من تمت المصادقة عليه، منها من تمت المصادقة عليه في مجلس النواب وينتظر الإحالة على مجلس المستشارين، ومنها من هو في طور المناقشة.

وهاذي فرصة باش نعطي يعني الوضع فين وصل حاليا، بطبيعة الحال تمت المصادقة ديال البرلمان ودخل حيز التنفيذ ديال 4 القوانين:

- أولها القانون المتعلق بالبورصة، فيما يتعلق بفتح رأسمال البورصة والتعزيز ديال الحكامة ديالها؛
- ثانيها مشروع القانون المتعلق بتغيير وتقييم قانون السلفات الصغرى

السيدة والسادة المستشارين،

أولا، جل هذه القوانين كانت في عهد الحكومة السابقة، وهي التي هيأتها وكان السحب تتاع البعض منها من طرف الحكومة الحالية، وبالتالي هذا خلق نوع تتاع الارتباك، خاصة فيما يتعلق بالمركز المالي للدار البيضاء، التي هو بحاجة لواحد المجموعة من القوانين المصاحبة والمواكبة له، من ضمنها بعض القوانين التي اذكرونا الآن أو مشاريع قوانين.

بالتالي نعتقد أنه الحكومة متأخرة في هاذ المسألة هاذي، لأنه هذا جزء من مشروع ولا من القوانين التي تتضمنها المخطط التشريعي، هاذ المخطط التشريعي التي هاذي تقريبا أكثر من 6 أشهر واحنا كنسمعو عليه الكلام، الذي يأتي ولا يأتي، والتي تنطبق عليه ذلك المسرحية الشهيرة تتاع (Samuel Beckett) في "انتظار كودو"، راه يمكن من هنا ثاني 6 أشهر أخرى، ممكن.

الآن تخبونا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بأن هاذ مشروع المخطط التشريعي من هنا 6 أشهر أخرى، بمعنى أنه يمكن في نهاية الولاية تتاع هاذ الحكومة إن شاء الله.

ولذلك، السيد الوزير، نعتقد في الفريق الفيدرالي أن طرحنا لهاذ السؤال التي عنده أهمية خاصة فيما يخص إصلاح القطاع المالي، هو بهدف إعطاء دفعة جديدة لتحديث الدولة ولتحسين أداء التدبير العمومي وإحداث تغيير عميق في المنظومة المؤطرة للقطاع المالي، في اتجاه الرفع من الفعالية والمسؤولية لدى المسيرين، وتطوير نظام المالية العمومية انطلاقا من مقارنة ترتكز على ثقافة تدبير تخدم التنمية ورفاهية المواطنين والقطاع المالي والمقاولاتي عوض مقارنة تقتصر على المنطق القانوني والحساباتي.

لذلك، نعتقد، في الفريق الفيدرالي، أننا بحاجة لمجموعة من الإجراءات الأخرى، نذكر منها:

- الاعتماد على سياسات الميزانية المتوسطة المدى؛
- تقديم الميزانية مرفقة بمؤشرات قائمة على تحقيق نتائج يمكن قياسها (الأداء السوسيو اقتصادي، جودة الخدمات، كفاءة التدبير)؛
- إدارة المخاطر المتعلقة بالقطاع المالي بشكل عام، وبالميزانية أيضا؛
- تبسيط قراءة وتحليل الميزانية، على ضوء اللوائح التصنيفية للعمليات المالية والوثائق المرتبطة بها؛
- جندرة الميزانية أيضا؛
- محاربة تمظهرات الحسابات الخارجية على الميزانية؛
- إغناء التواصل المالي وإصلاح القانون التنظيمي للمالية، الذي أيضا لا زلنا ننتظره؛

- تعزيز شفافية المالية العمومية وتدبير القطاع المالي بشكل عام؛
- تقوية دور البرلمان في مناقشة ومراقبة المقتضيات المتعلقة بالميزانية

من حيث التأطير ديال السعر، ومن حيث فتح ديال المجال من أجل التوفير ديال منتوجات جديدة؛

- المشروع الثالث هو مشروع القانون المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة من الجمهور، من أجل الحفاظ على الادخار والحفاظ على الحقوق ديال المدخرين.

- المشروع الرابع، قلت هاذو المشاريع التي هي صادق عليها البرلمان ودخلت حيز التنفيذ، المشروع الرابع هو مشروع القانون المتعلق بعملية تأطير إقراض السندات، بحيث الهدف منه هو تعزيز السيولة في السوق وتأمين هذه العمليات ديال...

جوج قوانين تمت المصادقة عليها من طرف مجلس النواب وهي أحيلت على مجلس المستشارين وستتم برمجتها قريبا في لجنة المالية ديال مجلس المستشارين، وهي...

إذن قلت، اسمحو لي، السيد الرئيس، قلت جوج ديال المشاريع صادق عليها مجلس النواب وأحيلت على مجلس المستشارين وستبرمج قريبا إن شاء الله وهو القانون المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل التي من أجل تطوير حكمتها وإعطائها الاستقلالية اللازمة لمراقبة سوق القيم، سوق الرساميل، ومشروع القانون المتعلق بالتسديد.

وكذلك نحن في طور المناقشة في مجلس النواب ديال 2 ديال المشاريع القوانين الأخرى، هو المشروع ديال القانون المتعلق بالأدوات المالية الآجلة من أجل التوفير ديال السوق مجموعة ديال الأدوات، والهيئة المكلفة بمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

بقيت 4 نصوص هي التي في طور التهيء النهائي قبل عرضها على مجلس الحكومة وعرضها على مجلسكم الموقر، وتتعلق بمراجعة القانون المؤطر للقطب المالي للدار البيضاء، هذا صادق عليه مجلس الحكومة، الهدف منه هو التوسيع ديال المنتجات وديال المستثمرين التي يمكن يحصلوا على الصفة ديال القطب المالي للدار البيضاء، بهدف التألق ديال هاذ القطب هذا جمويا.

مشروع القانون المتعلق بالسندات الآمنة الذي سيمكن الفاعلين من الاستثمار في أوراق مالية. ابقات جوج ديال القوانين في إطار التعقيب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،
السادة الوزراء،
السيد الوزير المحترم،

تعتبر المنظومة الجمركية آلية من الآليات التي تعتمد عليها دول المعمور في تنظيم وتطوير ودعم قطاعاتها الإنتاجية، وخاصة الصناعية منها والفلاحية، بالإضافة إلى كونها من أهم الروافد المالية لتزويد خزانة السولة بالأموال الضرورية التي تحتاجها البلاد للنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حماية الاقتصاد الوطني من الغزو الأجنبي غير المراقب، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع القطاني والتوابل والأرز وبعض الحبوب الثانوية التي أصبحت تغزو حتى الأسواق الأسبوعية بمختلف أحياء المدن والمدامر، عن طريق التهريب في واضحة النهار وعلى مرأى ومسمع من الجميع، علما أن هذه الظاهرة كانت تقتصر في السابق أو في الماضي القريب على بعض المنتجات ذات الكميات المحدودة وذات الكلفة الغالية كبعض أنواع التوابل، وفي مناطق محدودة بشمال البلاد.

أما أن ينتشر هذا الأخطبوط الخطير لسط يد على قطاع من أهم القطاعات الإنتاجية ببلادنا، المتمثل في زراعة القطاني وبعض أنواع التوابل والأرز وبعض الحبوب الثانوية التي أصبحت تعرف تراجعا على مستوى المساحات بفعل تعثر الآلية الجمركية التي أصبحت قوانينها حبرا على ورق جراء توسيع ظاهرة التهريب بشكل مخيف، حيث بلغت الكميات المستوردة أو المهربة أكثر من 70% من الواردات الإجمالية للبلاد.

بالإضافة إلى هذا العامل السلبي على حماية المنتج الوطني، هناك عامل آخر، السيد الوزير، يتناقض مع السياسة المرفوعة من طرفكم أو من طرف الحكومة الموقرة المتمثلة في توسيع القطاعات المنظمة، في حين أن العكس هو الحاصل، في توسيع ظاهرة القطاعات غير المنظمة على حساب القطاعات المنظمة العاملة في القطاع، في قطاع تعبئة وتسويق هاذ المنتجات التي فقدت العديد من نشاطها، حيث أفلست العديد من مكوناتها والباقية في طريقها إلى الإفلاس إن لم تتدارك الحكومة هذه الوضعية غير الطبيعية.

في هذا الإطار، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات العملية التي تعتمدهم القيام بها لتنفيذ المنظومة الجمركية، والضرب على يدي المتلاعبين لحماية المنافسة المشروعة بين المتدخلين في القطاع من جهة، وحماية المنتج الفلاحي الوطني من جهة أخرى؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، شكرا تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير هو في الحقيقة هاذ القطاع ينبغي أن نشهد بأنه عرف واحد الاهتمام كبير خلال هذه السنة، من خلال هاذ الإنتاج، ملي تنقلو 12 مشروع قانون ليست بالهينة والسوق محتاج إليها، أنا متفق بأن السوق محتاج، سواء سوق الرساميل أو القطاع البنكي أو قطاع التأمينات محتاج لهذه الآليات، محتاج لتطوير الحكامة، وبالتالي اعطينها واحد المجهود كبير، والفضل يعود للحكومة ويعود كذلك للبرلمان والاستجابة ديال البرلمان وديال اللجان المختصة التي تناقشنا في هذه المشاريع وتجودها، وبالتالي كين مجهود خاص.

فيما يتعلق كذلك من خلال قوانين المالية، لا السابق ولا ديال هاذ السنة، قننا باللائم فيما يتعلق بالآليات المواكبة، الآليات الجبائية المواكبة لهذه النصوص، بحيث تمت المصادقة على مجموعة من الآليات الجبائية المواكبة، لأن صحيح أنه لا بد من التأطير القانوني ولكن كذلك لا بد من التأطير الجبائي ويكون واحد الوضعية اللي هي جبائية سليمة واللي تحترم المعايير التي يعني يقتضيا السوق.

الجانب الآخر ديال القانون التنظيمي لقانون المالية والقطاع ديال المالية العمومية حتى هو في طور يعني إعادة المراقبة وإعادة كذلك تطوير ديال القطاع ديال المالية العمومية، مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية هو في طور الإعداد، تمت مناقشته في إطار مقاربة تشاركية مع المجلسين، مجلس النواب قننا بجلسة حول المناقشة ديالو، مجلس المستشارين أحلنا الوثائق على لجنة المالية ديال مجلس المستشارين، ونحن مستعدون لمناقشته في إطار مرة أخرى هذه المقاربة التشاركية من أجل من بعد أن يأخذ مساره التشريعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضعه ظاهرة التهريب لمنتجات القطاني والتوابل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

ألف طن عن طريق التهريب، تقريبا 75%. العملية ديال 109 ديال الطوان بالنسبة لـ 30 ألف طن لا شيء، كذر الرماد في العيون بأن احنا الجمارك راه احنا كنديرو خدمتنا. ما تعولوش على المراقبة، السيد الوزير، لا تعطي شيئا ولا تعطي نفعا، لأن 70 و75% كمتشي.

التمر 954 كيلو، واحنا كنجيبو 40 ألف طن، 30 ألف طن ديال التمر يالله السلطة الجمركية 954 كيلو، (C'est rien du tout)، لا تسمن ولا تغني من جوع، ذاك الشئ ضعيف جدا.

إذن الإجراء اللي خذتو في 2013 في الميزانية، هودتو الحمص والعدس من 49% إلى 40%، حتى هو لا يجدي نفعا، ما يغيرش من الحالة، البزار نزلتو من 50% لـ 25%، حتى هو ما اعطاش نتيجة، اعلاش؟ لأنه البزار غالي، كيسوى 6000 درهم للطن، واخا تديرو لها غير 10% في الديوانة كيشجع على التهريب.

الحل هو أنكم تهودوها لـ 2,5، إلخ، المنتج الوطني غير محمي، غير محمي، وغادي تدخلوا مداخيل أكثر من دابا حاليا، لأنه كلشي غير على القنوات الرسمية، وبالتالي هذا ملي غادي تريحوا غتجمعوا بين الحسينين، غتنبو المداخيل ديال الخزينة، ثانيا غادي تدعموا المنافسة الشريفة بين المقاولات، دابا القطاع المنظم مهدد كيفلس نهار على نهار على حساب القطاعات غير المنظمة كتوسع والتهريب كيتوسع. إلى اضبطتو هاذ المسائل.. نعم أسيدي غادي تضبطوا هاذ المسائل وغادي تحميوا القطاع..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

متفقين أنه ينبغي تكثيف المراقبة، لابد من تكثيف المراقبة، لأن هذا هو العمل ديال المصالح الجمركية وحتى المصالح الأخرى داخل الوطن. ولكن كذلك متفقين أنه ينبغي التخفيض ديال الرسوم الجمركية، وهذا ما قمنا به في إطار قانون المالية 2013 من أجل التخفيض ديال الثمن باش يصبح المنتج الوطني ينافس المنتج الأجنبي وبالتالي المواطن يمشي للمنتج الوطني عوض الأجنبي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. وآلان وردتنا رسالة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يطلب السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة تقديم السؤال الشفوي المدرج مباشرة بعد قطاع الاقتصاد والمالية نظرا لالتزامات طارئة.

عنده سؤال وحيد... سؤال وحيد نظرا لاستقبال وفد...

السيد المستشار، الله يخليك، التزامات طارئة، استقبال وفد كولومبي، سؤال وحيد عنده فقط.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي على هاذ السؤال. بطبيعة الحال المحاربة ديال التهريب، ولاسيما فيما يتعلق بالمواد الفلاحية والتوابل هي مقاربة فيها جوج ديال الأمور، بطبيعة الحال الهدف هو حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني وحماية الفلاح المغربي والمقاولة المغربية.

كاين جوج ديال المقاربات، المقاربة الأولى هي التكتيف ديال المراقبة الجمركية وما صححش أنه مكاباش مراقبة. نعطيك النتائج ديال المراقبة، مثلا في 2012 العمليات اللي تم المراقبة ديالها والتحصيل في العدس 109 ألف كيلو، الحمص 3 طن، الروز 126.195 كيلو، التمر 954 كيلو، وبالتالي كايته عملية، إلى اخذت مثلا 2010 و2011 و2012 العدس 184.242 كيلو، إذن كايته عمليات ديال المراقبة.

نفس الشئ بالنسبة للتوابل، الكمون 8639 كيلو في 2012 فقط، سكتجبر 11620 كيلو، وبالتالي، كايته مراقبة، وكاين يعني المصالح الجمركية تتقوم باللازم وتتقوم بتعاون مع مصالح أخرى.

ولكن بالإضافة للمراقبة، هاذ السنة تمت الإعادة ديال النظر في الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الفلاحية وعلى التوابل من حيث التخفيض ديالها كنا مثلا في 25/49% هبطت لـ 2,5%، الهدف وهو أن المحلي يصح ينافس المستورد، لأن ملي كانت الرسوم الجمركية مرتفعة، كان المشكل ديال التنافس يعني واخا يكون عندك منتج وطني، هذاك المنتج الوطني كيطيح غالي على المنتج اللي هو جاي من برا، وبالتالي تم في إطار القانون ديال المالية 2013 التخفيض ديال الرسوم الجمركية حتى يكون المنتج الوطني أكثر منافسة للمنتج الأجنبي.

إذن هاذي هي المقاربة مقارنة ديال تكثيف المقاربة من جهة، ولكن كذلك التخفيض ديال الرسوم الجمركية من أجل أن يكون المنتج الوطني أكثر منافسة للمنتج الأجنبي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

معالي الوزير، مع الأسف الإجراءات اللي اعتمدتها كرقابة هي غير فعالة، نعطيك مثل، من خلال الأرقام اللي ذكرتو، ذكرتها لي بالكيلوات، ربما بالكيلو كتبان كثيرة، أما إلى اذكرتها بالأطنان كتبان قليلة، قلتو بأنه العدس 109 ألف كيلو هي 109 ديال الأطنان، الحمص 3000 كيلو هي 3 طن، ولكن الواردات ديال العدس مثلا كتدخل 30 ألف طن سنويا، 30 ألف طن سنويا، يالله كتدخل منها 5000 طن عن طريق الجمرك و25

صحيح أن تحدي الماء يعتبر من أهم التحديات التي غادي يواجهها المغرب، تواجها الآن وغادي يواجهها مستقبلا. غير باش نعاود نذكر ببعض المعطيات، من الستينات إلى هنا كانت معدل الموارد المائية للشخص 2500 متر مكعب سنويا، الآن صبحت 720 متر مكعب، وهذا بحكم التغيرات المناخية وانخفاض التساقطات المطرية وارتفاع الساكنة، وفي أفق 2030 هاذ المعدل من المرتقب يصبح 500 متر مكعب للشخص لكل سنة.

وباش نواجه هاذ التحدي كيدكرتو كين إستراتيجية وطنية وكين وسائل، عدة وسائل التي نذكر منها أهم البنود التي تنشتغلو عليها والتي هي في إطار كذلك يعني البرنامج الحكومي الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه. أولا، كين من الناحية القانونية، القانون 10.95 الذي هو قانون قديم ولكن كان في وقتو يعني حقيقة كان جاب الجديد على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، وهاذ القانون الذي وضع واحد الإطار مؤسسي لتدبير الشأن المائي الذي تمتاز بواحد التدبير تشاركي، ولا على الصعيد الوطني في إطار المجلس الأعلى للماء والمناخ ولا على الصعيد المحلي في إطار يعني المجلس الإدارية دبال وكالات الأحواض المائية، المغرب فيه 9 دبال الأحواض الكبرى، قسمناها لـ 9 دبال الأحواض المائية، كل حوض فيه المجلس الإداري، هو الذي مكلف يعني أعضاء المجلس الإداري التي تمثلوا جميع الفئات، الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين المنتخبين والمستهلكين للماء، هما الذي أعضاء دبال المجلس هما التي تيقروا القرارات دبال تدبير الماء والاستثمارات يعني والتوازن ما بين العرض والطلب على صعيد الحوض المائي.

هذا على الإطار المؤسسي، ثم بنينا إستراتيجية وهي مبنية على واحد المبادئ التي ابغيت نذكرها لأنه مهمة ومبادئ سياسية مهمة:

- 1- المبدأ الأول هو المستعمل يؤدي، يعني التي تستعمل الماء تيصو يؤدي، واخا يؤدي غير قسط من ثمن التكلفة؛
- 2- الملوث يؤدي، وهذه باش ندافعو ونحافظو على الموارد المائية دبالنا.

كذلك يعني المبادئ دبال التضامن ما بين الفئات والشراخ دبال المجتمع، يعني ماشي مجال الغني مجال الفقير في الثمن، تيصنا ندعمو مثلا القرى وندعمو الفئات دبال المجتمع يعني ذوي الدخل المحدود، إذن كين تضامن اجتماعي واقتصادي، كين كذلك تضامن ما بين الجهات لأنه كين جهات المملكة التي عاد فيها الموارد المائية والجهات التي الموارد قليلة.

إذن على هاذ المبادئ بنينا واحد المخطط، مبني أولا بندين أساسيين، أولا الاقتصاد في الماء، ثانيا تدبير أو تعبئة موارد إضافية 5 مليار متر مكعب في أفق...

شكرا السيد المستشار، سجلنا الملاحظة.

الآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول ضرورة المحافظة على الماء والحد من تبذيره من طرف مختلف المستعملين. الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يقول الله تعالى في محكم كتابه " وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ " صدق الله العظيم.

السيد الوزير،

لا يختلف اثنان في أهمية الماء وحسن تديره واستعماله، ذلك أن الخطر الذي يمكن أن يجذب بالعالم وليس المغرب وحده يوجد في هذه الوضعية، المادة التي لا استغناء عنها.

السيد الوزير،

إن الأسباب التي أدت بنا في الفريق الاستقلالي لطرح هذا السؤال هي أنه على الرغم من وجود أنهار كبرى ورغم سياسة بناء السدود المتبعة منذ الستينات، فإن المغرب مرشح ليشهد نقصا في المياه خلال الخمسة عشر سنة المقبلة، وذلك نتيجة جملة أسباب، منها النمو الديموغرافي، وتنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم تعد الموارد المائية كافية للاستجابة للحاجيات المتنامية في شتى المجالات.

ونذكركم، السيد الوزير، أنه منذ أن حدد جلالة الملك نصره الله المحاور الأساسية للسياسة المائية بمناسبة افتتاح المجلس الأعلى للماء سنة 2002، شرعت الحكومة في البحث بشأن ما أطلق عليه باسم المخطط الوطني لتدبير الماء.

السيد الوزير،

نقول كما جاء في ديباجة السؤال، هي معرفة ما ستقوم به الحكومة من أجل الحفاظ على هذه المادة الحيوية التي لا استغناء عنها، لأن موضوع الماء لا يهم الوزارة الوصية وحدها، بعدما هو قطاع يخص الجميع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، إلا أنه، السيد الوزير، مازال في هاذ القطاع ديال الماء مازال العديد، عندكم خير طويل جدا الوزير لازم اعتماد الحكومة لهاذ دعم الثروة المائية في البلاد، والتعبئة ديالها بشكل مطلوب. احنا كما جاء على لسان السيد رئيس الحكومة في الجلسة الأخيرة في القطاع الفلاحي اعترف بأنه يالله كايته 24% ديال المساحات اللي مسقية بالتنقيط، إذن 75% باقا عشوائية، وهذه العشوائية اصعبية، كتبدر الماء بشكل كبير. إذن خصنا برنامج طموح، محدود في الزمن، باش هاذ المياه كلها تستعمل بالطريقة الموضوعية وبطريقة التنقيط لترشيدها. كذلك المياه ديال سد المجاعة، كلف ما كلف الدولة ولكن مازال المياه ديالو جامدة تماك، المأل ديال هاذ السد؟ كذلك مأل تحويل المياه الوفرة في بعض المناطق ذات الوفرة إلى مناطق اللي هي ذات الخصاص، احنا كنتسناوها كفاعلين في هذا القطاع، إلى آخره، وهاذي كترفع من الإنتاجية وكتخلق الثروة، خصنا الحكومة تبادر بهاذ القطاع هذا.

وكذلك إعادة استعمال المياه العادمة، ما امشينا فيه بزاف، معالي الوزير، عندنا المياه كبيرة عادمة في الدار البيضاء تبارك الله فيها 5 ملايين، الملايين ديالها كتمشي للبحر، وعندك المدن كاع الساحلية الكبرى، إلى آخره الرباط وزيد وزيد وعاد المناطق الداخلية حتى هي واحد العدد، هذا حتى هو خصنا برنامج حكومي كبير، واش كنتخمو فيه باش المياه العادمة، كما هو الشأن في الدول الأوروبية اللي عندها الوفرة ديال الماء وكتستعمل المياه العادمة، فما بالننا عندنا احنا خصنا كبير وعندنا حرارة مرتفعة، وبالتالي احنا محتاجين هاذ المياه باش نوفروها ونعبؤوها؟ شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. وقبل أن ننقل إلى تعقيب السيد الوزير نرحب بأشبال الغد التلاميذ المتفوقين بمؤسسة المعبودي للتعليم الخصوصي بالزرغنف بالناطور. والآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

احنا العمل ديالنا كله باش نوجدو الماء لهاذ الجيل الجديد إن شاء الله يكون عندو الموارد المائية الكافية.

الي ابغيت نضيف، وأنا متفق معك مع الملاحظات اللي درتي من الناحية ديال الفلاحة، مخطط المغرب الأخضر فيه واحد البند مهم ديال اقتصاد الماء ديال السقي، عندنا مبرمجة 700.000 هكتار اللي غادي نقلو من السقي التقليدي إلى التنقيط، واللي غادي تمكنا باش تقتصدو مليار

متر كعب سنويا.

من 2020 إلى 2030 إن شاء الله غادي نضاعفو هاذ العدد من ناحية كذلك ديال إعادة يعني تأهيل الشبكة ديال التوزيع في الفلاحة والتنقيط. من ناحية كايين عندنا كذلك برنامج أخرى اللي الاقتصاد منها إعادة تأهيل الشبكة ديال توزيع مياه الشرب، لأن المردودية الآن منخفضة تقريبا ما بين 50 و60%، ابغينا نصلوها إلى 80% ديال المردودية، وعندنا كذلك في التعبئة، في التعبئة كايين إعادة استعمال المياه العادمة، البرنامج اللي عندنا في أفق 2030 نوصلو إلى 300 مليون متر مكعب إن شاء الله، وعندنا كذلك تحلية مياه البحر 400 مليون متر مكعب، وسدود إضافية مليار و700 مليون متر مكعب.

هذا برنامج طموح، غادي يتطلب منا 200 مليار درهم استثمار من هنا لـ 2030، إذن هذا تحدي مهم اللي تيخصنا نتعاونو عليه جميعا باش نلقاو له الوسائل المالية، والحمد لله عندنا الكفاءات التقنية وعندنا الإطار المؤسسي باش نجحو في هاذ العملية ونكونو نتعاونو كلنا فيها إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول ملاءمة البرامج التعليمية مع مقتضيات الدستور المتعلقة بالهوية، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هاذ الموضوع بالذات ارتأى التحالف الاشتراكي أن يطرحه في هاذ الوقت الذي حدد الدستور الجديد بوضوح الهوية الوطنية للمغرب، معتبرا الأمازيغية ثقافة وحضارة ولغة، مكونا رئيسيا لهذه الهوية، إضافة إلى اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية بجانب اللغة العربية.

إن هذا التحديد للهوية يحتم ترجمته على المستوى البرامج التعليمية وبشكل خاص على مستوى مقرر التاريخ والتربية على المواطنة ودراسة النصوص الأدبية، سواء في مادة اللغة العربية أو مادة اللغة الفرنسية.

فالمقررات المعمول بها حاليا لا تعكس هذا التحديد الدستوري للهوية الوطنية، ففي مادة التاريخ يبتدئ تاريخ المغرب بدولة الأدارسة ولا تتم الإشارة إلا للأمازيغ سوى بكونهم أول سكان المغرب، ولا شيء على

وتتبع المخططات الجهوية المؤطرة لهذا المشروع؛

- تحديد غلاف زمني فار خاص باللغة والثقافة الأمازيغيتين في كل مستويات التعليم الابتدائي؛

- إنتاج الكتب المدرسية والموارد الرقمية الخاصة بتدريس اللغة الأمازيغية؛

- تخصيص محور ضمن برنامج مادة الاجتماعيات بالنسبة للسنة السادسة ابتدائية، يتناول تاريخ المغرب القديم في شقه المرتبط بالحضارة الأمازيغية، سيدخل حيز التنفيذ في الدخول المدرسي 2014-2015 إن شاء الله؛

- حث مؤلفي الجيل الجديد للكتب المدرسية على استحضار الهوية المغربية بكل تجلياتها في باقي المواضيع، من قبيل دراسة المحيط، بمعالمه ومميزاته الثقافية والحضارية؛

- تضمين مكونات التربية على المواطنة عدة مواضيع تعليمية ذات الصلة بالهوية المغربية بكل روافدها؛

- إدراج مجالات مضمونية في مادة اللغة العربية واللغة الفرنسية... الحياة الثقافية والفنية والاجتماعية المغربية وطنيا، جهويا ومحليا.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير على جزء من جوابكم. وفريق التحالف الاشتراكي وجه هذا السؤال لوزير التربية الوطنية، لأن نعتقد أنه من اختصاصات وزارة التربية الوطنية أن تعمل بمجد بكامله وكذلك بموافقة الحكومة، وهذا حدد الدستور الجديد بوضوح الهوية الوطنية للمغرب معتبرا الأمازيغية ثقافة وحضارة ولغة، مكونا كذلك رئيسيا لهذه الهوية، إضافة إلى اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية بجانب اللغة العربية.

إن هاذ تحديد الهوية يحتم ترجمتها على مستوى البرامج التعليمية، وبشكل خاص على مستوى مقرر التاريخ والتربية على المواطنة ودراسة النصوص الأدبية في مادة اللغة العربية أو مادة اللغة الفرنسية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

التربية الصحيحة على التشجيع أو التشعب بالهوية الوطنية المغربية، يزيد من المناعة الثقافية لمجتمعنا، ولا يبقى معرضا للتأثيرات الخارجية مهما كان مصدرها، ونحن نلاحظ خطورة بعض الأفكار المتطرفة، ونعتقد أن التشعب بهويتنا الوطنية كما هي يحصن بلدنا من هذه الأفكار، كذلك فإن معرفة التاريخ الحقيقي لبلدنا يقوي الدولة عبر تأكيد عمقها التاريخي.

الحضارة واللغة والدول الأمازيغية المتعاقبة، ولا يتم تقديم المعطيات الحقيقية حول السلالات التي حكمت المغرب، إضافة إلى تعريب أسماء الأماكن وغياب ترسيخ قيم الهوية الوطنية، كما حددها الدستور الجديد في مقررات التربية على المواطنة وكذا غياب نصوص أمازيغية مترجمة في الدرس اللغوي العربي أو الفرنسي.

هذا الوضع غير سليم ويحتاج إلى تصحيح، وذلك بإدماج مقومات الهوية الوطنية كما هي محددة دستوريا في مقررات وزارة التربية الوطنية، فما الذي تنوون القيام به بخصوص مراجعة المقررات الدراسية لملاءمتها مع التحديد الدستوري للهوية الوطنية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
شكرا لكم السيد المستشار المحترم وفريقكم في التحالف الاشتراكي على إثارة هذا الموضوع، الذي.. التَّحَالُفُ الاِشْتِرَاكِيُّ مُشْكَلَةٌ.

هاذي فرصة باش نأكدو على أنه الإصلاحات الجوهرية البنيوية العميقة، قضايا مجتمعية عادة في تاريخ جميع الشعوب تمر عبر إصلاحات بأجيال، نحن اليوم على مشارف جيل جديد من الإصلاحات، المتعلق برد الاعتبار لهويتنا الأمازيغية ولهذا المكون الأساسي، وبالتالي كل كلام عن الماضي وعن تقييم ما مر، ما عندوش واحد الوجه من الصواب، باعتبار أنه هاذي جهود بذلت في مرحلة معينة، اليوم نحن على أبواب منطلق جديد بدستور جديد.

الذي يحكم هذه المرحلة هو أولا أن نحرص على أن يكون هذا النقاش نقاش عمومي، تشاركي، موسع، حتى تأخذ الإصلاحات مداها الطبيعي في ظل استيحاء واستلهاهم هذه الأمور الدستورية الجديدة.

في موضوع التعليم، أتم تعرفون، السيد المستشار المحترم، بأنه اليوم كلنا كنتظرو هاذ النقاش اللي غادي يكون حول القانون التنظيمي المتعلق بإدماج ورد الاعتبار ديال هاذ المكون الحيوي من هويتنا، لكن في موضوع التعليم ما بذل في إطار الإنصاف ديال اللي سبقونا في المسؤولية كين أشياء مهمة، تنتمي إلى جيل الإصلاحات التي مرت.

اليوم مثلا إلى اخذنا التعليم كقطاع، كين:

- إحداث خلية مركزية للارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية، تنسق كل العمليات المرتبطة بهذا الموضوع؛

- وضع مشروع مليون مستفيد خلال الموسم الدراسي الحالي، وإعداد

السيد الوزير،

هذه الوزارة اسمها وزارة التربية الوطنية كما قلت، أن تكون وزارة لتلقين المعارف، التربية هي الأساس، التربية على الوطن والوطنية المغربية وتشجيع الأجيال المتلاحقة بهويتهم الحقيقية، وما هو مطلوب اليوم من وزارة التربية الوطنية مطلوب من كل مؤسسات الدولة لتنزيل الدستور الجديد، وتطبيقه الذي جاء بتحديد حقيقي للهوية الوطنية، ولا بد أن نذكر هنا بخطاب أجدير التاريخي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله والذي ترجمها دستورنا الجديد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت. تفضل السيد الوزير.. السيد الوزير، البورطابل عندكم واقية.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

عفا؟

السيد رئيس الجلسة:

البورطابل، الهاتف المحمول.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

لا، لا، مكابنش الهاتف، عندكم إشكال على مستوى هاذ اللوجستيك ديال القاعة، مكابنش هواتف شغالة.

السيد رئيس الجلسة:

ما كابينش إشكال، لا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

ما كابينش، الهواتف ما شغالاش.

شكرا السيد الرئيس.

غير نعاود نأكد للسيد المستشار المحترم بأنه اليوم هذا الموضوع غادي يدخل في واحد المنطق جديد، أي منطق سياسة عمومية مرتبطة بتفعيل الدستور، بسياسات متداخلة في كل القطاعات..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إلى اسمحتي الله يخليك بدل الميكرو، إلى كان ممكن تبدل الميكرو الله يحفظك.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

لا، لا، التلفون ما شغالاش، هاهو احدايا ما شغالاش.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، غير بدل الله يخليك.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

طيب باختصار، رجاء، يعني اليوم الحكومة في البرنامج الحكومي يعني التزاماتها واضحة، هذا الموضوع سيأخذ مداه الزمن الطبيعي، أتم في هذه القاعة الموقرة وفي هاذ المجلس الموقر نظمت يوما دراسيا حول الموضوع، وهناك تجارب دولية تؤكد أنه دائما الشعوب تحسر معاركها في الإصلاحات عندما تخضع لما يسمى بديكتاتورية النظر القصير والزمن القصير والاستعجال، اليوم المغاربة ماشي صاموا كما يقولوا صاموا سنة ويفطروا على جرادة، لا بد اليوم أن يأخذ النقاش حول القضايا الكبيرة وقتها، المشرع الدستوري كان حكيم عندما وضع سقفا زمنيا يأخذ 5 سنوات كحد أقصى لهذا التنزيل.

أتم في هذا المجلس قلت بأنه المجتمع السويسري قضى 11 سنة لكي يهيئ هاذ الوضع ديالو اللغوي المتعدد، السويديين اخذوا 7 سنوات في موضوع التقاعد باش يصيبوا الصيغة الملائمة لإصلاح منظومة التقاعد ديالهم، اليوم هذا الموضوع محسوم دستوريا، نحن أمام جيل جديد من الإصلاحات، سيأخذ مداه الطبيعي ولكن إن شاء الله نحن واثقون سنرجح رهان رد الاعتبار لكل مقومات هويتنا. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. والآن ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه مآل المؤسسات التربوية في شراكتها مع الجماعات المحلية في إطار البرنامج الاستعجالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

السادة المستشارين المحترمين،

كما يدل على ذلك إسمه البرنامج أو المخطط الاستعجالي هو خطة تقويمية وتصحيحية مستعجلة لميثاق التربية والتكوين، ومن الواضح أن من أشرفوا على هذا البرنامج وقفوا عند مصطلح استعجالي، فلم يتعاطوا مع ملف حارق إسمه ملف التعليم بالتأني المطلوب والحكمة اللازمة لإخراج منظومة التربية والتكوين في بلادنا، وتحليلها من اختلالاتها البنوية وإفاد المدرسة العمومية من شتى مظاهر القصور، إن على مستوى مضمون العرض التعليمي والتربوي أو على مستوى الإمكانيات الضرورية للنهوض بمستوى التعليم في كل أنحاء المملكة وخاصة العالم القروي.

ولقد استبشرت مجموعة من الجماعات القروية خيرا بما جاء في اتفاقيات

- البرنامج الوطني لسكنيات الأساتذة والأستاذات بالعالم القروي؛
- الصحة والأمن الإنساني.

أربعة ديال الملفات كانت موضوع اتفاقيات.

الداخلية أشنو خصات في هاذ الجهد وفي هاذ الشراكة؟ 250 مليون درهم، 25 مليار سنتيم على مدى 5 سنوات من 2011 إلى 2015، وظفت وزارة الداخلية مرة أخرى سنة 2011 خمسة ديال المليار ديال السنتم، مكنت من تزويد 2441 مؤسسة تعليمية بصهاريج المياه، ربط 429 مؤسسة تعليمية بشبكة الماء الصالح للشرب، 113 مؤسسة تعليمية مبروطة بشبكة الماء الصالح للشرب وصهاريج المياه وربط 429 مؤسسة تعليمية بشبكة الكهرباء، و61 مؤسسة تعليمية بتطهير وإنجاز السياجات، إلى آخره.

في إطار برنامج التأهيل الترابي وبشراكة مع وزارة الداخلية مرة أخرى، تعمل الوزارة على إنجاز برنامج للسكن الوظيفي لفائدة نساء ورجال التعليم العاملين بالعالم القروي، ويروم هذا البرنامج 22 إقليم عندو أولوية، بناء 3008 مسكن بكلفة مالية تناهز 450 مليون درهم (45 مليار سنتيم)، وقد تم إنجاز الدراسات الخاصة بهذا البرنامج، كما تم الشروع في إنجاز الأشغال، حيث بلغت نسبة التقدم حوالي 25%. هذا فيما مضى.

الآن الحكومة الآن في إطار برنامجها 2013 - 2016 ستعمل على تأهيل ما يقارب 1000 مؤسسة تعليمية بالعالم القروي خلال هذه المرحلة وفي إطار قرض يعني التجهيز الجماعي. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المعلومات اللي زدوتنا بها ومن خلالنا الرأي العام الوطني في إطار السؤال الذي طرحه الفريق الاستقلالي، نود أن نعرف إلى متى سنظل نبحث عن الحلول؟ لأن في إطار الشراكة نطلب من الجماعات المحلية أن تساهم في إنجاز العملية التربوية التعليمية.

صحيح، البرنامج الاستعجالي كيف جا على لسانكم، السيد الوزير، فيه إيجابيات، منها برنامج "تيسير"، منها مليون محفظة، منها النقل المدرسي، كلها إيجابيات، ولكن العمق نجد أن مؤسسات لا تليق بالتعليم إطلاقا.

هاذ البرنامج الاستعجالي اللي جا في إطار الشراكة أن الجماعات كتمول، قول لي آش من مؤسسات رموا؟ مازال كمشوفو ولادنا مازال تيقروا في ظروف سيئة، ظروف مفسلة، الجماعات خصها تكلف لنا غير بالطرقان أسيدي يوصلوا الناس للمدرسة، الجماعة خصها على الأقل تشوف

الشراكة التي أبرمتها مع وزارة التربية الوطنية بخصوص إنشاء مؤسسة تعليمية، ابتدائية وإعدادية في إطار البرنامج الاستعجالي، لكن للأسف هذه الوعود السخية لم تر النور ولم تف الوزارة الوصية بما قطعته على نفسها من التزامات، علما أن الجماعات المعنية وعلى هزالة ميزانيتها وضعف مواردها، عبأت العقار المطلوب وجعلت من بناء هذه المؤسسات أهم أولوياتها، وذلك حرصا على تمدد أبناء العالم القروي وتقليص نسبة الهدر، خصوصا في صفوف الفتيات.

الأمثلة كثيرة، السيد الوزير، نذكر منها جماعات بإقليم سطات كجماعة أولاد فارس الحلة وجماعة إقليم برشيد كجماعة رياح، وقس على ذلك. سؤالنا السيد الوزير: ما مال المؤسسات التي تمت برمجتها في إطار البرنامج الاستعجالي بشراكة بين الوزارة والجماعات المحلية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني (نيابة عن السيد

وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا في موضوع كما جاء في سؤالكم موضوع البرنامج الاستعجالي، الكلام عن فشله كلام غير دقيق لأنه عملية التقييم لازالت قائمة، والسيد الوزير اللي اليوم راه في أقاليمنا الجنوبية في مهمة يعني حكومية، على الأقل ثلاثة مناسبات داخل هاذ البرلمان، مرتين مع مجلس النواب في اللجنة الدائمة، ومرة مع اللجنة أيضا ديال التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية يوم 26 شتنبر 2012، وكذلك مع الشركاء الاجتماعيين يومي 25 و26 يوليوز 2012 أكد على أنه عملية التقييم مازالت قائمة ومكايش كلام على الفشل. كين نقط إنجاز إيجابية وكين إختلالات وكين ضعف هذا موضوع متابع.

أما على مستوى الشراكة اللي أشرتو لها، واللي كان طبعا موضوع شراكة موقعة أمام جلالة الملك يوم 11 شتنبر 2008، فتسطر فيها برنامج يرمي إلى مساهمة الشركاء العموميين والخواص للوزارة في تأهيل عدد لا بأس به من المؤسسات التعليمية.

وزارة التربية الوطنية عقدت، هاذي الحصيلة، في أكتوبر 2010 اجتماعات مع وزارة الداخلية من أجل وضع برنامج طموح لتأهيل أكبر عدد ممكن من المؤسسات التعليمية، توجت اللقاءات ديال العمل بين المسؤولين ديال الوزارتين بوضع برنامج عمل خاص بكل إقليم، يتمحور حول أربعة محاور:

- تأهيل المؤسسات التعليمية؛

- إحداث المدارس الجماعية؛

إن شاء الله أملنا بتكامل الجهود والأدوار أننا في هاذ المرحلة نخلق نقلة حقيقية في تاريخ الحياة المجتمعية والحياة الاجتماعية ديال عالمنا القروي. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول ارتفاع تكلفة حطب التدفئة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

مع حلول موسم الشتاء من كل سنة كنتعيش مجموعة من المناطق الجبلية حالة من الرعب والخوف من جراء نسبة الثلوج والصقيع التي تتهاطل على جبالها، مما يتسبب في انقطاع المسالك الطرقية وكيعيشوا السكان ديال هذه المناطق في عزلة تامة عن جميع المرافق الضرورية، لا فيما يخص المستشفيات أو المدارس أو ما إلى ذلك لقضاء مآربهم، الأمر الذي يرغمهم على تغيير نمط عيشهم اليومي من توفير مستلزماتهم بخصوص هذا الفصل، من أكل وملابس وتوفير حطب التدفئة، الذي يثقل كاهل أغلب الأسر القروية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ومن هاذ المنطلق، ابغينا نعرفو الحكومة ديالكم الموقرة، ما هي الاستعدادات التي هيأت من أجل مساعدة ساكنة هذه المناطق؟ وكذلك ما هي الإستراتيجية الحكومية بخصوص توفير حطب التدفئة والحفاظ في نفس الوقت على الثروة الغابوية، خصوصا في المناطق الباردة والمناطق الجبلية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم والفريق الحركي على اهتمامه المتكرر بالأسئلة المتعلقة بالعالم القروي، مرة أخرى غادي نتلاقوا في نفس الانشغال ديال أنه نحن اليوم أمام سياسة عمومية اللي كتبلور بواحد الشكل جديد، ولكن أيضا ما أنجز وما يتم التعاطي به مع هذه القضية المتعلقة بحطب التدفئة، فيها واحد 6 ديال المرتكزات ديال هاذ السياسة

واحد المطعم مدرسي في إطار العملية ديال "تيسير" ماشي غير مليون محفظة بل أكثر من هذا نديرو أشياء تحفيزية، لأن الظروف وراكم رجل تعليم، السيد الوزير المحترم، احنا كنشوفو الظروف اللي كيقراو فيها اولادنا، راها ظروف لا تليق إطلاقا بقدر ما أن نعتبرها حجر أو شي بيت مسدود شبه سجن وحاشا لله باش يكون التعليم هأكا، فاعطيونا البرنامج. أنا كنعنن كنعنن معك، السيد الوزير، باش تسمع مزيان، لأن كنعرف في إطار الجواب ديالكم كنعقول بأن هناك عجز سافر وقاتل فيما يخص العمل الحكومي الحالي، فأشنو كنعننظرو؟ الشعب كنعننظر منا التحسين، تحسين الظروف وتشجيع التمدرس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد

وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا قدمت لكم طبعيا معطيات رقمية مرتبطة بشراكة موقعة والعمل يجري على تنفيذها في أحسن الظروف، مع استحضار كل الصعوبات المتعلقة بالحكومة، إلى آخره، ولكن من الناحية السياسية أحييكم سياسيا.

البارح السيد رئيس الحكومة كان أمام زملائكم في مجلس النواب في إطار السؤال الشهري، وكان أحد المواضيع هو العالم القروي، واليوم نحن أمام معضلة متوارثة كنعننظروها كإشكالات عميقة، اللي اليوم لا خلاف أن كل التدابير المعزولة، رغم ما يتم فيها من استثمار أموال وجهود لم تكن تنتج هاذ المأمول لتأهيل هاذ العالم القروي.

سمعت البارح بكل تأكيد إلى أنه السيد رئيس الحكومة أكد أن اليوم المقاربة الحكومية للنهوض بهاذ العالم القروي، بهذه البادية المغربية، أصبح اليوم هذا الملف تحت مسؤوليته المباشرة في إطار لجنة وزارية ستدبر عمليا أزيد من 20 مليار درهم لضمان التقائية كل البرامج من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه الولاية إن شاء الله.

إن هذا واحد المنظور جديد واتما بكل تأكيد غادي ترجعوا ليه إن شاء الله في إطار هاذ المسألة لأهمية الموضوع، ولحاجة العجز ناقشه باستمرار، هناك اليوم رؤية حكومية جديدة، مجهود حكومي جديد لكي نخرج من منطوق الأعمال المتفرقة والمجهودات التي أحيانا لا تتداخل ولا تأتي بالنتائج المرجوة، لأنه اليوم هناك إرادة حكومية لكي يكون هذا الملف تحت يد والإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة بقطاعات وزارية كلها معنية بالتدخل في العالم القروي، واللي قطاع التربية الوطنية يأخذ منها حصة مهمة لا على مستوى الاعتمادات ولا على مستوى الأهمية.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات الشاملة. إلا أنه، السيد الوزير، اتما كتعرفوا هاذ البرنامج اللي تسطر واللي كيستافدوا منه ليس الطبقة المستهدفة من خلال هاذ السمسة العمومية للحصول على حطب التدفئة، وكتعرفوا كيفاش كتمر، وكيكونوا هناك سيطرة ووسطاء. والهدف اللي تنشأت وتخلقت منه ولأجله هذه السمسة العمومية لجمع حطب التدفئة أنه ما كيوصلش بالكلفة وبالثلث اللي الحكومة هيأت من أجله هذه السمسة.

اللي كطلبو منكم، السيد الوزير المحترم، واحنا كرنا هاذ السؤال لعدة مرات، مراعاة الوضعية القاسية، خصوصا في المناطق اللي معروفة كأفكوك، كتونقيت، كواحد العدد ديال المناطق الجبلية اللي كتعرفوا بأن الناس كيبيطوا مرة قبل البرد باش يتزودوا بالمواد الغذائية وبحطب التدفئة، وكيطلعوا للجبال وكيجلسوا تما ما يفوق شهر أو شهرين، لأن كيتقطع عليهم الطريق.

اللي كطلبو منكم كحكومة النظر لهذه الفئة، وتلقاو واحد الطريقة اللي يمكن هاذ الساكنة المستهدفة في المناطق الجبلية باش تحصل على واحد الكمية ديال حطب التدفئة وبثمن اللي يكون ثمن رمزي، واللي غالبا هاذ المناطق هي ساكنة ضعيفة جدا وغير قادرة على توفير حطب التدفئة بهاذ الأثمنة ديال السوق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

صراحة، السيد المستشار، إلى استحضرننا الآن المعطيات اللي كتعرفوها حول وضعية الغابة في المغرب، اليوم نعاود نأكد بأنه كنتكلمو على 9 مليون هكتار، فيها 5 مليون اللي هي غابات، الباقي راه غير المروج ديال الحلقة، إلى آخره.

وبالتالي، احنا ابعاد بالنسبة ديال 8% على المعدل الدولي اللي هو خاص تكون عندنا 18% على الأقل ديال المساحة الغابوية باش نحفظو التوازنات ديال الإيكولوجية، ومختلف التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

بمعنى اليوم الرهان على الغابة لتوفير حطب التدفئة يعتبر اختيار صعب باستحضار أيضا صعوبة الاستخلاف، رغم أن هناك استثمارات، لأن كايين عدوان على الغابة مستمر من طرف أحيانا المواطن العادي اللي تيلجأ أحيانا للضرورة ومن طرف عصابات اللي كتشتغل على الغابة كمصدر للثروة غير المشروعة. إذن اليوم الغابة كغابة ما باقتاش يمكن تعتبر في هاذ الظروف

الحكومية اللي يمكن نبسطها كما يلي:

1- أن التشريع الغابوي المعمول به يكفل للسكان حق الانتفاع بما في ذلك جمع الحطب للتدفئة، طبعا في غابة الدولة في حدود ما يسمح به إمكانية هاد المنتج ديال الحطب؛

2- الأمر الثاني هو أنه يتم تنظيم سمسات عمومية سنوية بمختلف جهات المملكة، من أجل بيع المنتجات الغابوية للمساهمة في تلبية حاجيات البلاد من الموارد الخشبية، وعلى رأسها حطب التدفئة، كندار سمسات عمومية معروفة في كل الجهات، كايين لجان إدارية كيتأسسوها العمال أو ما ينوب عنهم، فيها تمثيلية ديال وزارة المالية، المياه والغابات، رؤساء الجماعات القروية، وهاد الشي كيتم وإن كان طبعا المنتج أو الكميات المعروضة لهاذ السمسات لا تفي بالحاجة إلى اللي عند الساكنة المنتشرة في العالم القروي واللي كتضرر من هاد الوضع ديال البرد القارس.

كايين أيضا مبدأ أساسي يراعى في هذه الأمور، هو مبدأ حرية التجارة، هذه التزامات أخرى قانونية يوطر تدخل السلطة الحكومية المختصة بذلك. كان في 2002 تدارت واحد العملية، ولكن توقفت حقيقة في 2002، وهي تشبه إلى حد ما فكرة الدقيق المدعم، كانت تدارت واحد الضوابط لتوجيه كميات من الخشب نحو فئات مستهدفة بعناية لكي تكون الأثمنة متحكم فيها، لكن هاذ الشي كله ما نجحش باعتباريات لا تقل تشابها عما يجري في قطاعات أخرى فيها الدعم وفيها الإسناد ديال الطبقات الهشة والفقيرة، فوقع التخلي عنها.

كايين مبدأ آخر، اللي هو مبدأ ديال الحفاظ على الموارد الغابوية، هاذي معضلة وطنية مرة أخرى ديال الثروة الغابوية والتهديدات المتعلقة بها، وأتم تعرفون من خلال نقاشات متعددة على مستوى النقاش البرلماني.

كايين البحث على البدائل الطاقية، هذا إذن فيه مجهود، استثمار الطاقة الشمسية، الطاقة الكهربائية، وهنا كنتكلمو على البرنامج ديال كهربية العالم القروي وخدمته، لأن كايين الساكنة وكايين المؤسسات العمومية، كايين مستشفيات، كايين مدارس، كايين إدارات، إلى آخره.

وكايين واحد المرتكز اللي مهم جدا، واللي اليوم ابدأ كياتي الثار ديالو، اللي هو الشراكة مع المجتمع المدني، اليوم هناك أزيد من 100 تعاونية داخلية في علاقة شراكة مع المصالح الحكومية المختصة بالعلاقة بالمياه والغابات ومكافحة التصحر، واللي كتنتهي إلى جعل هذه التعاونيات وسيط، أولا هي كتمثل الساكنة الأصلية اللي عندها علاقة بالجمال الغابوي، وهي وسيط في عملية استثمار هذه الثروة لمصلحة الساكنة، بما فيها حطب التدفئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم ولفريق الأصالة المحترم على إثارة موضوع الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني اليوم، يجب التأكيد مرة أخرى على أنه بكل صدق لا يجب أن نكون دستوريين أكثر من الدستور. الدستور وضع 5 سنوات كسقف لإنتاج هذه النصوص، لأن التشاركية اليوم مرتبطة بواحد التصور فلسفي، المشرع الدستوري سطره بوضوح، لماذا هاذ اللاعب اليوم الجديد اللي اسميتو اليوم المجتمع المدني؟

لأن منظومة السلطة اللي وقع فيها ارتباك وأدت إلى ما أدت إليه من حراك الشارع ومن اضطراب، جعلت استدعاء فاعلين جدد في عالم السلطة أي في عالم القرار أمر ضروري، فبالإضافة للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، اليوم المجتمع المدني يجب أن يكون فاعل في عالم السلطة أي في عالم القرار، هاذي مسألة ماشي سهلة، تحتاج إلى وقت لإنضاج التصور لإخراج هاذ القوانين التنظيمية اللي كنتنظم هاذ العملية هاذي، هذا مسألة أساسية، إذن فراه الكلام على المجتمع المدني مرتبط بمكافحة التحكم، الاستبداد، استبعاد الاستفراد بالسلطة، إلى آخره.

الأمر الثاني هو أنه النقاش حول هاذ القضايا ما فيش التنافس السلبي، يمكن تعييبوا علينا كحكومة أننا تأخرنا، نعييبوا عليكم كبرلمان نقول لكم ما بادرتوش، هو سؤال وجيه لماذا لم يبادر البرلمان؟

لأن المبادرة التشريعية مكفولة للبرلمان كما للحكومة، إذن نحن سواء وسواسية ومتساوون في المبادرة التشريعية، لكن الحكومة عندها منطوق، تريد أن ترتب الأمور في إطار إنضاج، وأن تكون النصوص فيها تشاركية حقيقية، لا على المستوى الحكومي ولا على مستوى باقي الشركاء ديالنا.

أشنو دارت الحكومة لحد الساعة؟

أولا تم إحداث قطاع حكومي لأول مرة في تاريخ الحكومات في المغرب، العلاقات مع المجتمع المدني، هاذي رسالة واضحة، أي الحكومة تؤمن بالشراكة مع مجتمع مدني فاعل وثررة وطنية من أجل أن نأخذ نقاش المرحلة ونخرج النصوص ونراجع المنظومة القانونية كلها لكي نضع مناخ جديد لهذه (العبة) كما تسمى الديمقراطية.

ثانيا، وضعنا مشروع خطة، كقول مشروع لماذا؟ لأننا عرضناه عليكم أيضا في اللجنة ديال العدل والتشريع بمناسبة مناقشة القانون ديال المالية، واستفدنا من الملاحظات ديالكم في إطار مسلسل تشاوري اللي غادي إن شاء الله ينتهي بنا في القريب في شهر مارس بحول الله مع قوته إلى فتح حوار وطني، هاذ الحوار الوطني اللي كنعلمو الآن على أن نوفر له جميع

اللي عندنا اليوم رهان أن تكون من الحلول ديال المعضلة.

الرهان الواسع هو تأهيل العالم القروي ضمن سياسة عمومية متكاملة، فيها تلاقي، باش تيجي طاقات بديلة وتجي إمكانيات أخرى اللي يمكن لها توفر هاذ التدفئة هاذي، وإلا فاليوم المغرب في البحر الأبيض المتوسط راه في رتب صعبة جدا من حيث توازناته البيئية بسبب تدهور الغابة. تركيا على سبيل المثال عندهم اليوم 23% من المساحة ديال الغابة في البلاد، وعندهم طموح في 2020 يوصلوا لـ 30%، دول شبيهة لنا يعني مجاليا عندها 40% أو 50% ديال الغابة وتحافظ عليها، بل أن هناك دول تستورد الخشب من الدول اللي فيها الفوضى ديال الغابة وتحافظ على غاباتها بقوانين صارمة.

إذن هذا رهان الغابة اليوم والتدفئة، هاذي معادلة خصها تدخل في نقاش مرتبط بتأهيل العالم القروي، حتى تكون البدائل مرتبطة بحلول ديال العصر وديال المرحلة وديال هاذ التوازنات الهشة اللي عندنا على مستوى

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه إشراك المجتمع المدني في صنع القرار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، بعد أن فتحت الوثيقة الدستورية الجديدة لفتاح يوليوز أمام المجتمع المدني إمكانيات جديدة ترتبط أساسا بالديمقراطية التشاركية والحكمة الجيدة، انطلاقا من وعي عميق بكون المشاركة في إعداد وتبني وتقييم السياسات العمومية، أصبحت مفتوحة على مختلف الفاعلين، لضمان هامش أكبر لمشاركة المواطن والمجتمع المدني في تدبير السياسات العمومية، وتحسين المكتسبات ومواصلة مسلسل الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وبالرغم من هذا المكتسب الدستوري الذي حول للمجتمع المدني مسؤوليات جديدة، نلاحظ تأخر الحكومة في إصدار القوانين التي تبين شروط وكيفية ممارسة هذه المسؤوليات، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول مبررات هذا التأخر، وما هو تصوركم المؤسسي والتشريعي لحضور المجتمع المدني في صناعة القرار؟

شكرا السيد الرئيس.

ولاية الحكومة 5 سنين ولكن ابغينا نشوفو مؤشرات على أن القطار توضع في السكة ديالو باش ما نخرموش البلد من مشاركة شريك قوي وأساسي اسميتو المجتمع المدني في البناء الديمقراطي، في الديمقراطية التشاركية، في مكافحة التحكم وفي مكافحة الأوهام، وما إلى ذلك من ما ابتليت به الأمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على تعقيبك وعلى هاذ الحوار التفاعلي الصريح. احنا اليوم الحوار هو منهج لكي يفرز ويعد على المجتمع التحكم ويبيح الأوهام وأي ضرر، لأن إزالة الضرر مطلوبة شرعا وعقلا ودستورا، وبالتالي هذا مهم أن تتوافق على أن الحوار عندو ضريبة هي كلفة الزمن، والديمقراطية عندها ضريبة هي كلفة الزمن، والاستبداد والتحكم عنده الاستعجال وعند التدخل السريع والمستعجل، إلى آخره. إذن الديمقراطية التشاركية مبنية على الحوار، ومبنية على أن الزمن هو الذي يعني يأخذ نصيبه في هذا النقاش.

اليوم في إطار هاذ الحوار المتواصل، هاذ العبد الضعيف، أنا زرت 25 إقليم، وتجاوزت ما بين 5 و6 ساعات في يعني في هاذ 25 إقليم مع أزيد من 2200 جمعية، للإصنات خلال سنة.. لا، ما كافياش لبناء تصور، الكيفية لكي أكون كفاعل حكومي وكحكومة عندها إصنات لهؤلاء الفاعلين، من كلميم للحسيمة لمراكش للدار، إلى آخره، بمعنى اليوم نركز على الإصنات.

أما الموضوع اللي أثرتو ليه ربما خارج اشوية السياق، كنتكلمو على قضية المقاصة اليوم، كل القضايا، العدل، المقاصة، التقاعد، البارح أيضا طرحوا برلمانيين محترمين العالم القروي يكون موضوع مناظرة، واستجاب السيد رئيس الحكومة وثن فكرة المناظرة حول العالم القروي.

إذن اليوم هاذي حكومة ديال الحوار، ديال الإيمان بالتعدد والإصنات وليست مستعجلة لأن الاستعجال يجلب الكوارث. الدستور أعطانا 5 سنوات للاشتغال والبرلمان عنده الحق أن يبادر إلى شاف الحكومة تعطلت، فليبادر فله الشكر وهاذي داخلة ضمن مسؤولياته. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. السيد المستشار الله بخليك.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول تأثير

شروط النجاح، لا من حيث اللجنة الوطنية، لا من حيث التنوع ديال الحساسيات والغنى ديال هاذ اللجنة، ولا من حيث البرنامج اللي غادي ياخذ وقت زمني معقول لكي نصت لكل الفاعلين المدنيين، البرلمانيين، السياسيين، الإعلام، ولكي نخرج بأرضيات تكون قاعدة لإخراج هذه النصوص القانونية اللي غتأطر الحق في الملتمس والحق في العريضة الشعبية التي غتكون مدخل من بين مداخل التقييم واتخاذ القرار في السياسات العمومية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس. شكرا كذلك للسيد الوزير على الجواب. السيد الوزير، أعترف لكم في الحقيقة بأنه هناك شيء ما يدعو إلى الاستغراب في الجواب اللي تفضلتم به، وأنا غادي نوضح اعلاش يدعو إلى الاستغراب.

أولا ما كنتم بحاجة لكي تشرحوا أشنو هي المربرات الكامنة وراء حكمة المشرع المغربي لما بوا المجتمع المدني ما بواه من مكانة في صناعة القرار وفي توسيع دائرة الديمقراطية التشاركية وفي إشاعة ثقافة وقيم الحكامة، وإلى غير ذلك.

نعم نحن متفقون معكم على أن من وظائف المجتمع المدني هو الاستمرار في بناء المشروع الوطني الديمقراطي، نعم إحدى وظائفه الأساسية هي مكافحة ما سميت بمكافحة التحكم، ونضيف إلى ذلك هو أن من صميم أدواره كذلك مكافحة بائعي الأوهام.

من جهة ثانية، نحن نقنع معكم على أن هذا ورش ضخم ويحتاج إلى وقت لإيضاح التصور، نعم كم من وقت يلزمكم لإيضاح التصور لتفعيل دور المجتمع المدني؟

نعم أنتم مقبلون على إجراء حوار وطني مثلما أن الحكومة ابغات تدير حوارات وطنية في واحد العدد من المواضيع، هذه أشياء مهمة جدا، حوار وطني في إصلاح العدالة ومنظومة القضاء، حوار وطني مع المجتمع المدني، وقد أضاف السيد رئيس الحكومة في الجلسة الأخيرة في هاذ القاعة دعوته إلى حوار وطني حول إصلاح أنظمة التقاعد، لكننا لم نفهم لماذا لم تمض الحكومة بمنطق الإشارك والحوار الوطني إلى أبعاد مدى، على سبيل المثال ما شفتناش حوار وطني حول إصلاح صندوق المقاصة بالرغم من أنه موضوع شديد الحساسية، وبالرغم من أنه يستوجب هو في المقام الأول أن يكون موضوع الحوار الوطني.

احنا مزيان هاذ المنطق ديال الحوارات وديال توسيع دائرة المشاركة، ولكن راه الزمن يداهننا، مرت سنة الآن، مرت سنة، صحيح أنه مدة

أشكر الفريق المحترم على هذا السؤال، والذي يتكرر، لكنه أيضا يعطينا في خمس دقائق مناسبة لتوضيح الأمور.

أولا الرأي العام أصبح يعرف كل شيء عن المقالع، هذا الذي لم يكن سابقا، كل شيء عن المقالع، الواقع ديالها، الشركات التي تشتغل، أين تشتغل؟ نوعية المقالع، وضعيتها، الإطار القانوني وكلشي، وأنا كنتعتقد هاذ الشيء ماشي فابور منا لأن الحكومة رشقت لها، هذا واجب دستوري ومطلب شعبي، وأيضا حاجة اقتصادية وبيئية كما أشرت، ولذلك ماشيين في هاذ الاتجاه.

ثانيا، كنبغي نوضح بأنه اليوم اكتملت الصورة وتوضحت وكان الحوار في إطار اللجنة الوطنية والحوار مع المهنيين، وختمنا هذا الحوار بعد سنة باللقاء اللي نظمناه بالرباط واستدعينا له الجميع بما فيها المؤسسة الموقرة، يعني والغرفة الأولى والغرفة الثانية للجن، وعرضنا التوجه ديال إصلاح نظام المقالع.

يمكن لي نقول لكم التوجه اللي ماشيين فيه، الأول بوضوح هو تحرير النظام ديال المقالع، وهذا غيرتبط بواحد السؤال أنوب فيه عن وزير السكنى اللي مرتبط بالمواد ديال البناء، تحرير القطاع ديال المقالع باش يوليو المغاربة سواسية للوصول إليه، وغادي نعطيكم واحد النموذج قريب كنعرفوا الغاسول هو مقلع من المقالع، لكنه يؤطر بواحد الظهير عند وزارة المالية، اليوم الغاسول اللي في 27 ألف هكتار في البلد يخضع لطلبات عروض مفتوحة لمن يريد أن يستثمر، ووزارة المالية مع التجهيز والمعادن مشرفة على هذا الملف اللي هو كنز وطني اللي مكان حتى واحد في السابق كييعرف كيفاش.

صحيح كانت شركة، اليوم أصبح مفتوحا للاستثمار وما بقيناش متوقفين على هاذ الشيء، الجانب البيئي اللي تكلمتو عليه، السيد المستشار المحترم، يؤخذ بعناية في موضوع المقالع. امشينا أكثر من ذلك أسسنا لجنة مع الوزارات، درنا ما يسمى بتثمين المقالع، ما معنى التثمين؟ حيث ما توجد المقالع غادي نديرو منطقة صناعية ديال مواد البناء، باش يكون خلق فرص ديال الشغل والحفاظ على البيئة وتأطير يعني المنطقة وقيمة مضافة للمنطقة اللي توجد فيها المقالع باش تستافد من الخيرات ديالها.

بالإضافة لهاذ التحرير وهاذ المنطق ديال التنافس، وهاذ المنطق ديال التصنيع والقيمة المضافة، أضفنا في الإطار التشريعي اللي احنا غادي نعروضه عليكم قريبا إن شاء الله هي المراقبة المالية والبيئية الصارمة، المراقبة المالية والبيئية الصارمة مع وزارة المالية ووزارة الشؤون العامة والحكامة باش البلاد تستافد ماليا واقتصاديا وتستافد أيضا بيئيا من هاذ الخيرات ومن هاذ الثروات اللي اعطانا الله عز وجل.

ولذلك، احنا ماشيين معكم في هاذ الاتجاه ومنتظر مساندة الجميع باش نجحو في هاذ الموضوع، أنا بطبيعة الحال هاذ الريع كثر الحديث عليه لكنه احنا في مرحلة جديدة واتما كنعرفوا بأن هاذ الشيء ماشي سهل لأن عندو

استغلال المقالع على البيئة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

نود في الفريق الاشتراكي من خلال طرح هذا السؤال أن نتقدم في النقاش العمومي حول إشكالية المقالع ببلادنا، على اعتبار أن الرأي العام بعد اطلاعه على لائحة المستفيدين، ينتظر من الحكومة بصورة عامة ومن الوزارة المعنية بصورة خاصة الشروع في اتخاذ ما يلزم من الإجراءات بشكل ملموس وصارم وحازم لوضع حد للأنشطة الريفية المتعاظمة في هاذ المجال.

وهاذ الأنشطة عندها واحد التكلفة عالية جدا على بلدنا، التكلفة الأولى وهي تكلفة مالية، بحيث يكلف النشاط الريفي في مجال المقالع ما يقارب من 5 المليار ونصف ديال درهم، وهاذ المبلغ أو هاذ الرقم هو رقم ثقيل على اعتبار أنه لو كان هاذ المبلغ المتوفر لدى الدولة، ما كنا في حاجة إلى أن نتقل كاهل القدرة الشرائية للمواطنين بالزيادة في المحروقات، وإذا كان هاذ المبلغ كذلك استطعنا نعبّوه لفائدة الجماعات المحلية، كنا غادي نخلو واحد العدد ديال الإشكالات، هذا فيما يتعلق بالتكلفة المالية.

كذلك كايين هناك تكلفة أخرى وهي التكلفة البيئية، فحسب ما نشرتم كايين 181 مقلع توجد بالملك الغابوي، والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أفاض حديثا في أهمية الغابة والحفاظ على هذه الثروة الوطنية المهمة، وكايين 299 مقلع موجودة في الملك العام المائي، بالإضافة إلى البقية الأخرى اللي موجودة في أراضي الجماعات والجماعات السلالية.

هذا إلى جانب أن 55% من النشاط ديال المقالع الغير المصرح به، مما يعني أن هناك ملايين الأمطار المكعبة التي تنهب، والتي شوهدت البيئة في بلادنا، وكذلك سببت الكثير من المشاكل على المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد عبد العزيز رباح وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

المراقبة وكندير التقارير ديالها، وأنا نقول لكم سنتخذ القرارات الصارمة في هذا الموضوع، هذا ما فيه، لأن هاذي الصحة ديال المغاربة والمال ديال المغاربة والخيرات ديال المغاربة، ونحن مؤتمنون عليها وخصنا نقومو بالدور ديالنا ومنتخبو الأمة خصهم يعاونونا على هاذ الشي، خصهم يعاونونا، لأنه أحيانا نجد حتى منتخبين يصرون على مخالفة القانون، هاذ الشي إن شاء الله غادي نوضحوه في الوقت المناسب.

لكن نبغي نوضح، أحيانا نظرا لصرعات على الثروة، كين وحدين ملي كيتدار البحث العمومي ما كيتكلم حتى واحد، وحدهم مقلع كينوض واحد كيقول لا، غير باش ننتبهو.

فلذلك تخلصنا ننتبهو لهاذ القضية، يجب أن يكون أيضا البحث العمومي والبيئة عادلا مع الجميع، ماشي شي كيقولو له ما كين باس نتساهلو معه أو أنه يدوز، وشي لأنه باش ما ينافس شي واحد كيستغل كحاولو نشدو معه، يجب أن تكون القواعد والضوابط عادلة مع الجميع، لا تحايي أحدا ولا تحايي حزبا ولا تحايي شركة.

ولكن ابغيت نضيف أيضا أنه عندنا واحد العدد ديال الأوراش اللي كنديرها الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والدولة، اللي خصنا نسرعو بالترخيص لها والا غادي يتأخروا هاذ الأوراش.

لذلك، أنا متوافق معكم، السيد المستشار، واعتقد هو التوجه ديال البلاد أن فيها محافظة بيئية، خصنا نحرصو عليها، فيها مصلحة اقتصادية، هاذي ثروة، وفيها مصلحة مالية للجماعات وللدولة كما تقرر أيضا في القانون ديال المالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه مراقبة الجودة في بناء الطرق. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور الكبير الذي تلعبه الطرق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المساهمة المباشرة وغير المباشرة في دعم الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر تسهيل المواصلات، وكذا المساهمة في الحد من الفوارق الجهوية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

لذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا من خلال المحافظة على الرصيد الذي تتوفر عليه بلادنا في مجال الطرق وتوسيع هذا الرصيد بإنشاء المزيد من البنيات التحتية، في أفق الرفع من مستوى مساهمة القطاع في

عقود والمعالجة ديالو كحتاج القراءة ورصد وتأتي وتوافق باش ننجحو في هاذ التحول في المجال الاقتصادي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير، ونحن نشاطركم الرأي عندما تقولون بأنه يجب إعمال المراقبة البيئية والمالية الصارمة، لكن أنا غادي نمشي للميدان، غادي نمشي للميدان لأنه مؤخرا غادي نعطي غير واحد جوج ديال الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، في إقليم الناظور واحد المقلع مسمي مقلع تيزطولين، هذا فيه مشكل بين المياه والغابات وبين السكان، بحيث لجأت المصلحة ديال المياه والغابات إلى تصريح بهذا المقلع ضدا على رغبة السكان، هذا المثال الأول.

المثال الثاني مثال ديال مقلع إقليم شفشاون هو المقلع ديال أسيفان، هاذ المقلع في الأصل كان مؤقت، تعطى لواحد المقاول ديال الطرق في 2002 بموجب تصريح من المصالح ديال التجهيز وكان خصو يغلق هذاك المقلع بمجرد الانتهاء من إنجاز الطريق، لكنه استمر في استغلال هاذ المقلع بدون قانون إلى غاية 2011، تعطت له من طرف المصالح ديال المياه والغابات رخصة لاستغلال هاذ المقلع، ثم بعد ذلك طالب بتوسيع هذا المقلع، فأجري بحث عمومي بأمر من السيد العامل، فتح هذا البحث العمومي وشارك فيه على ما يزيد من 100 مواطن، لكن السلطات العمومية أعادت النظر في البحث العمومي على اعتبار أنه لم ينشر في وسائل الإعلام.

هاذ الإجراءات الرقابية الصارمة هي اللي كنبطلبو، وهي اللي ما كيناش، على اعتبار أن إعادة النظر في البحث العمومي وترك الناس يعيشون المشاكل، لأن هاذ المقلع جاء في وسط تجمع سكني والناس تتشكى من أجل رفع الضرر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

لا غير نبغي نوضح بأنه لا يرخص لأي مقلع كيفما كان نوع العقار ديالو إلا بعد دراسات التأثير على البيئة، غير باش نكونوا واضحين، فبالتالي هناك دراسة، هناك لجنة يرأسها السادة الولاة بعدما كتدار دراسة وبعد ما تكونش الأثر على البيئة يرخص.

لكن ابغيت نخذر من واحد القضية، لأنه احنا جاتنا عدة شكايات، ويمكن لي نقول لكم أسبوعيا كابتة لجان كتخرج، لأن كين لجان ديال

نبغي نؤكد لكم أنه لما تنصبت هاذ الحكومة أول عمل قمنا به هو موضوع ديال الحكامة، درنا ميثاق ديال الحكامة اللي أرسلناه للمؤسسات العمومية، واللي فيه تدارت واحد العدد ديال اللجن ديال الحكامة وديال الافتتاح اللي واحد العدد ديال المؤسسات ما كانش فيها، تدار فيها. درنا تفعيل ما يسمى بالمفتشيات العامة، والقرار ديال السيد وزير الشؤون راه دارها، والمفتشين. مثلا في القطاع ديالنا المفتشية عندها 4 أقسام غيكونوا عندها، و10 مصالح ومن الأقسام هي الافتتاح ديال هاذ المشاريع. وجوبا قانونا ومسطريا على أنه كلها الصفقات خصها تدوز الافتتاح، بل حتى الصفقات اللي 5 مليون درهم.

الآن درنا الآن غادي نديرو الافتتاح ديال 5 سنوات ديال الطرق، الافتتاح، 5 سنوات ديال الطرق، غنفتحصو ديال العالم القروي، غنفتحصو الطرقات والطرق ديال الصيانة، غنفتحصو ديال العالم القروي، غنفتحصو الطرقات الجديدة، كل هذا الآن درنا له فرق كشتغل فيه، ولكن بطبيعة الحال - كما قلنا - ما غمكناش نلمو بكلشي، لأنه الافتتاح كنعرفوا كيتبني على واحد (l'échantillon) كيمكن يكون من 10% حتى لـ 50% أو 60% لأن ما يمكناش تشوف كلشي، ولكن أملنا أنه أيضا في تفاعل مع منتخب الأمة وحتى مع الدور ديال المجتمع المدني، كنعني يؤخذ بعين الاعتبار أنه لما كيلاحظوا واحد الاختلالات معينة وواحد التراجعات يجربونا باش ناخذو القرار.

ونأكد لكم، السيد المستشار، أي مصلحة تابعة للوزارة أو أي مصلحة تابعة للدولة ولا أي شركة، كونوا متأكدين بأننا ما غنتمسحوش مع هاذ الشيء، لأن - كما قلت لكم - هذا ماشي مال.. لأن أولا باش ندبرو على هاذ الفلوس ما هي وما لونها، راكم عارفين القضية. ثانيا خصنا نحافظو على هاذ المنتج اللي غنقدموه للمغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا، السيد الرئيس.

السيد الوزير، متفق معي أن كلين تراجع في الجودة وفي قطاع البناء والأشغال العمومية، وكنا صغار من اشحال هاذي كنعشوفو على الطرق واحد العون اللي دائما يكون في الطريق، كيراقب المنشآت الفنية وذيك القنوات، فإذن هاذ التراجع ديال هاذ الأعوان اللي ما ابقاوش كيديروا تقارير يومية لهاذ البنية التحتية والطرق هو اللي أدى، مع انعدام الصيانة، إلى تدهور وضعية البنية التحتية ومجموعة من الطرق على الصعيد الوطني.

كذلك، السيد الوزير، تراجع الجودة راجع للدراسات. الدراسات تختلف من جهة إلى جهة. الدراسة باش غتدار كيلومتر ديال الطريق في

حركة الاقتصاد الوطني.

إلا أننا نلاحظ تعرض بعض الطرق للتلف نتيجة الفيضانات والأمطار الغزيرة، وهو ما ينتج عنه الكثير من حوادث السير التي يذهب ضحيتها العديد من المواطنين. لذلك، فإن التركيز على مراقبة الجودة أثناء بناء الطرق يجب أن يحظى بأهمية كبرى، وذلك لجعل هذه الطرق أكثر متانة ومقاومة لكل مظاهر التلف عن طريق المراقبة الصارمة لمواصفات بناء الطرق وتعييدها.

ومن هذا المنطلق، نود أن نسألكم، السيد الوزير، ما هي مظاهر المراقبة التي تقوم بها وزارتم خلال بناء الطرق الوطنية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

كنعشكر الفريق المحترم على هاذ السؤال وأهميته، صراحة أهميته لأنه هذا مرتبط بواحد المعادلة اللي احنا في الحكومة وأيضا في وزارة النقل الآن كنعشغلو على أساسها، كنعقولو المشاريع خصها تخضع لواحد المعادلة ثلاثية: أولا التحكم في الزمن، يعني (La maîtrise des délais)، ملي كنعفتقو نديرو واحد الإنجاز وكنتمكمو فيه والتقليل من الكلفة، يعني (La réduction des coûts)، ثم أيضا يعني ضمان واحد الجودة.

فإذن هاذ المعادلة من المعادلات الصعبة، ولا سيما أن البلاد ديالنا الآن كنعشتمر عشرات الملايير في هاذ البنية التحتية، هي ملك للأمة، وبالتالي مطلوب أننا نتحكمو في هاذ المعادلة، وداخلة فيها هاذ القضية ديال الجودة.

الأمر الثاني، وهو هاذ الشيء واحد الثقافة، واحد القيمة اليوم على مستوى الأشغال أنه ما كيكفيش فقط الإنجاز، كيخصنا الإنجاز والاستغلال، فملي كنعتمكمو على واحد الطريق فيها كلفة الإنجاز، ولكن أيضا فيها كلفة الاستغلال، ونأخذها كلها بعين الاعتبار.

بطبيعة الحال هناك مقاربات جديدة، واحد العدد ديال الدول اللي دخلت في واحد منطق الشراكة مع القطاع الخاص، هذا غنجيو له لما غيتعرض عليكم قانون الشراكة مع القطاع الخاص، كيمكن حتى ضمان الجودة يتم بشراكة مع القطاع الخاص، ما كنعوليش كنعشري كيلومتر، كنعولي كنعشري الخدمة، كنعقول له أنا ابغيت من مدينة لمدينة واحد الخدمة ديال الطرق في واحد المستوى لمدة 10 سنوات، يمشي يصليها يقادها، مسؤوليتو، ولكن هاذي واحد الثقافة جديدة دارتها دول، باقي ما وصلناش لها.

الجانِب دِيال جودَة والموراد البشرية والجوانب التقنية باش يمكن لنا نرفعو من الجودَة، ولكن أنا ما متفقش معك بأنه كاين تراجع على مستوى الخبرات الوطنية، كاينة خبرات، والدليل أننا نصدرها، يمكن وقع تراجع على مستوى الطرقات، كانت عندنا 64% طرق حسنة (A+B)، يعني متوسطة، فوق متوسطة، حسنة، إلى جيدة، الآن وصلنا ل 52%.

والسبب نقولو لكم واضح، أنه امشينا للعالم القروي وامشينا (Les voies express) نظرا للإمكانيات قليلة، فعشر سنوات، الآن ابغينا نديرو التوازن بين (Les voies express) وما بين العالم القروي والصيانة، نتمنا توفر لنا الإمكانيات.

نبغي نوضح أنه كان عندي اجتماع مع الجمعية المغربية دِيال الطرق باش نشتغلو على واحد العدد دِيال الملفات، غنشتغلو أولا على مزيد من الشفافية في الصفقات العمومية ومراقبة الجودة، والآن اتفقنا عليها، وخاصة الشركات اللي كتدير أئمة هابطة، باش نراقبو هذاك الشيء، واش كتلتزم ولا ما كتلتزمش، اتفقنا باش نديرو تقنيات جديدة على مستوى الصيانة اللي يمكن لها تقاوم الفيضانات في واحد العدد دِيال المناطق، اللي كتكون مكررة ماشي ضروري نديرو هاذ الطريقة الكلاسيكية، واتفقنا أيضا على الشراكة مع القطاع الخاص في المجال دِيال الصيانة دِيال الطرق، نتمناو هاذ الشيء إن شاء الله يعطي نتائج، واحنا مفتوحين إلى كانت مقترحات أو مراقبة من طرف ممثلي الأمة في هاذ الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن ننتقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول ارتفاع ثمن مواد البناء، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير التجهيز والنقل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

الصوت السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة المستشارين،

السيد الوزير، لاشك بأنكم عن علم أن أسعار الأصول العقارية قد عرفت انخفاضا مهما وصل إلى 7% خصوصا خلال الربع الثالث من سنة 2012، وهذا ما يؤكد التقرير دِيال بنك المغرب.

كذلك المذكورة دِيال المحافظة العقارية ودِيال المسح العقاري اللي السيد الوزير تشير إلى انخفاض دِيال 4% دِيال الأسعار دِيال العقارات السكنية، وكذلك استقرار في العقارات التجارية.

لذا، احنا في الفريق دِيال الأصالة والمعاصرة، السيد الوزير نتخوف أن يجيم هاذ الارتفاع من جديد على أجواء سوق العقار ببلادنا، والنتيجة نتيجة رفع الأسعار في الرسوم دِيال الرمال، وكذلك دِيال الحديد في القانون

الأقاليم الجنوبية ماشي هي الدراسة اللي غنتار في أقاليم جهة الحسيمة-تازة-تاوانت أو أي جهة من المناطق الجبلية.

إذن خاص التركيز على مكاتب الدراسات كذلك، السيد الوزير، ومكاتب الدراسات اللي تنزل لأرض الواقع وما تشتغلش عن طريق (Satellite)، تنزل لأرض الواقع، لأن هاذ الشيء اللي كتلاحظوه إلى لاحظتي الطريق السيارة فاس - تازة ما كاملاش حتى سنتين على الإنجاز دِيالها كاين منعرجات، ما غنقولوش احنا دائما انجراف التربة أولا هنا، لا. قبل ما نخط مشروع نراقب مجموعة من الأمور، واش هاذ الأرض مشجرة؟ واش تدارت لها واحد الدراسة اللي هي معقولة؟ نضرب الحساب لهاذ الفيضانات حتى لاين كاين... كيف ما كيقولوا، ونراجع. إذن كاين واحد الصرامة، واحد الإرادة حقيقية باش يمكن...

وهنا كذلك طريق أكادير، اعلاش تدارت ذيك 34 كلها (Pente) طالعة وكلها هابطة؟ إنها هدر للمال العام، هناك إلى امشيتي في الصيف، السيد الوزير، غتلقى السيارات دِيال المواطنين كلهم واقفين في فصل الصيف، إذن خص واحد المكتب دِيال مختبر مرجعي اللي كيراقب هاذ الدراسات وما تقومش به الدولة، باش يختص به واحد مكتب الدراسات باش نحفظو الجودة.

وكذلك، السيد الوزير، خص هنا عندنا الطريق السريع تازة-الحسيمة ياريت لو تديرو واحد المدير اللي يشرف على هاذ الأشغال باش نضمنو الجودة دِيال الأشغال، مدير خاص على الورش، ماشي يكون مدير إقليمي تابع للقطاع، ولكن مدير اللي غيشرف على العملية بأسرها. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد المستشار. تفضلوا، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

نبغي نوضح للسيد المستشار على أنه تازة-الحسيمة كاين مدير خاص، كنسميها (L'aménagement)، ملي تيكون مشروع كبير دِيال الملايير كندار له مديرية خاصة، هاذ الشيء كنعقول لك أكيد، كنعقول لك أشنو اللي كاين. المجال دابا الميناء دِيال آسفي مديرية خاصة، واحد العدد دِيال المشاريع تخلق لها بوحدتها مديرية خاصة، تقنين وكتعطى لهم الإمكانيات باش يمكن ليهم يتابعوا.

ثانيا، أنا متفق معك على دور.. أنا دائما كنعقول ما قبل الإنجاز مهم، وهو الدراسات والمختبرات. ولذلك، احنا الآن مع المهنة يعني كنعشتغلو على واحد عقد برنامج باش يمكن لنا نطورو المقاولات دِيالنا ومكاتب الدراسات دِيالنا والمختبرات، وغيكون عقد برنامج إن شاء الله وحتى نظام دِيال التصنيف ودِيال التأهيل دِيال هاذ الشيء، يعاد فيه النظر باش نمشيو في

البلاد ديالو؟ خليونى تتكلم معكم بهذا المنطق، واحد كياخذ مقلع وواحد العدد، فردنا عليهم 50 درهم في (Le mètre cube) و20 درهم لآخرين، ملي ضربنا الحساب اشحال هاد الرملة كنتشكل في البني والسما لقينا النسبة ديالها قليلة في العملية ديال البناء، غير باش نوضح العملية.

ومع ذلك لما جاتنا شكايات، خرجت لجنة، كمنسقو مع وزارة المالية، وزارة الشؤون العامة والحكومة لأن هي اللي مسؤولة على القضية ديال هاذ الموضوع ديال متابعة الأئمة، باش يمكن لنا نراقبو إذا كان هناك تلاعب، إذا كان هناك تلاعب في هذا المجال.

ولذلك، فيمكن لي تقول لكم نحن سنكون صارمين كحكومة على أن تتم عملية المراقبة في هذا الموضوع، كيمكن لي نأكد لكم بأن السكن الاجتماعي لم يتأثر لأنه مقنن، 140 ألف درهم و250 ألف درهم، اللهم إلى كانت الأساليب القديمة التي لا تعجب أي أحد أن شي حاجة أخرى، ولكنها مقننة، 140 ألف و250 ألف.

ومع ذلك، أنا كنفول لكم لما غنحرو، دابا احنا غاديين فيه وإلى دوزناه إن شاء الله هاذ السنة وتتمى نعملو به القطاع ديال المقالع يتحرر بمعنى (L'offre) غتكون موجودة، بمعنى هاذك الشي غادي يؤثر على التوازن ديال الأئمة، بمعنى أن المستهلك النهائي غيلقى أمامه عروض متعددة، فكنتعتقد غادي يوقع إن شاء الله التوازن على مستوى الأئمة، ولكن خليني تقول لك ملي كيكون شي إصلاح مالي ولا ضريبي لابد كيكون واحد الحلل في البداية ثم يرجع إلى نصابه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير، ولكن أنا ابغيت تتفق امعايا على شيء، كُن متيقن بأنني أنا ماشي من أجل الزيادة في الأثمان، أنا كنفصل، واتايا أعرف مني في هاذ الموضوع. السيد الوزير،

لو غير قمتو وقمنا جميعا، ولكن وزارتم والقطاع ديالكم بالمراقبة ديال هاذوك المحلات لأحسن من الزيادة، لأنه كونوا متيقنين قبل ما تدوها في هاذ المقالع كيفاش كانت كنتهب، وكيفاش كانوا كيخرجوا منها الكميات بدون ما كتستافد منها لا الجماعات ولا الدولة.

أنا تنظن وتنقول بأن أحسن حاجة، كنا غير نراقبو الأشياء اللي كنتباع والعدد ديال الشاحنات اللي تتخرج، هذا من جهة.

ثانيا، أنا كنتفق معكم، السيد الوزير، وأظن بأنه هذا هدفنا جميعا، وإذا كنتو تتخمو، أنا كنففق لكم ملي كنتكونوا اتما مؤمنين بأنه هاذ القطاع بحاجة إلى يد عاملة من جميع الأصناف، راه ما تنصيبوش (Un

المالي ديال 2013، وهذا شيء اللي يمكن له، السيد الوزير، يؤدي إلى ارتفاع كلفة البناء، كلفة البناء بشكل ملموس ومؤثر لا محالة على الأسعار النهائية للمنتوج السكني.

لنا، السيد الوزير، نساألكم عن التدابير اللي غادي تاخذوها أو اخذيتها من ضبط قطاع العقار ببلادنا ومحاربة المضاربات التي يعرفها؟ وأتم، السيد الوزير، لاشك مؤمنين أننا هذا هو القطاع اللي الآن باقي في بلادنا كيشغل واحد اليد العاملة مهمة، وكذلك تيرفع وتيدور السوق المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير والسيدة الوزيرة،

أشكر المستشار المحترم على هاذ السؤال، ولكن نبغي نوضح قبل ما نعرض عليكم ما أعدده السيد وزير السكنى، على أنه قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP³) هو قطاع مهم وحيوي وإستراتيجي، وفي هاذ الاتجاه احنا كنفشغلو مع وزارة المالية على هاذ العقد البرنامج مع هذا القطاع، عقد برنامج اللي كنفقدرو أنه درنا دراسة، كيفاش كنفشوفو التوجه ديال هاذ القطاع من العقود من الزمن؟ كيفاش يمكن له يتطور؟ كيفاش يمكن لنا نكونو الموارد البشرية اللي كنفحتاجو لها وعندنا خصاص في كافة المجالات، من هاذك البناي الصغير إلى المخطط والمبرمج مرورا بكل اسميتو؟ كيفاش يمكن لنا ندخلو تقنيات جديدة وآليات جديدة ونشجعو أيضا البحث العلمي؟ كيفاش يمكن للمقاولة المغربية تبقى صامدة أمام المنافسة ديال المقاولات الدولية وكيفاش يمكن لها تمشي إلى الخارج؟ كيفاش أيضا نشجعو (La préférence nationale)؟

وبالمناسبة كنبغي.. هذه الحكومة اخذت قرار ديال الأفضلية الوطنية لما اخذت أنا القرار ديال تطبيق 15% لصالح المقاولات الوطنية في المجال ديال البناء والأشغال العمومية، والآن سيعمم من خلال المرسوم الذي صادقت عليه الحكومة، أنه لما يكون شركة وطنية واخا فائتة شركة دولية بـ 15% غناخذو الشركة الوطنية، لتشجيع هاذ الشركات الوطنية وهاذ التشجيع بطبيعة الحال لابد أن يكون له آثار على المنتوج النهائي لما كيمشي عند المستهلك.

هاذ الرسوم اللي أضفنا، وأنا كندعو السادة المستشارين، دابا الواحد لما كيكون استفاد من البلاد ديالو، استفاد اخذ رخصة باش يدير المقلع، في حين العشرات، المئات كيساينوا ياخذوا رخصة، واش ما يتضامنش مع

³ Bâtiment et des Travaux Publics

حتى استثمار القطاع الخاص في التكوين ديال الموارد في (BTP)، آخرها النموذج ديال سطات، النموذج ديال سطات هذا أيضا القطاع الخاص كيدخل في التكوين ديال الموارد البشرية.

وأنا نقول لكم هذا من واحد المجالات، نقول لكم النقل والتجهيز بصفة عامة نشتغل على 5 أقطاب ديال التكوين، إن شاء الله سنعلن عنها قريباً في كافة المجالات للسوق الداخلي والسوق الدولي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه الدور الآلية للسقوط. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

هو موضوع قديم جديد، السيد الوزير، موضوع الدور الآلية للسقوط ككل، ولكن إذا أردتم، السيد الوزير، سنستصغيه في صيغة نسيج عتيق مهم، ألا وهو فاس المدينة، بحكم أنه نسيج ديال 12 قرن، نسيج الآن حصي أنه وصل إلى 1500 دور آيلة للسقوط، منها 1800 ممددة بالدرجة الأولى، نسيج يستدعي منا كل الاهتمام، السيد الوزير.

وسؤالنا: مدى جاهزية وزاراتكم في التدخل في هذا الموضوع؟ وإذا استعملنا كلمة جاهزية فعن قصد، السيد الوزير، لأن مع الأسف سلفكم الذي ظل على هاته الوزارة لمدة 8 سنوات، أكثر من المنظومات وأكثر من الكلام ولكن أقل من الفعل، ولم يفعل شيئاً في هذا الموضوع وكانت خيبتنا كبيرة بالنسبة لهذا الموضوع.

السيد الوزير،

فرصتنا كانت حين توسعت المدينة، وحين فتحت 1500 هكتار لبناء جديد، وهذا 1500 هكتار التي اقتنيت بأثمان جد بخسة، لأنها كانت على شكل تعاونيات، اقتنيت في أغلبها بقيمة 120 درهم وبيعت بـ 5500 درهم حتى 6000 درهم، كنا نقول آنذاك لا بد أن يخصص واحد المبلغ في إطار تضامني، هذا التضامن الذي أوحاه لنا جلالة الملك في عدة مناسبات حتى يمكننا أن ننقذ فاس العتيقة.

ومع الأسف، ما وقع هو أن هذا الناس قدموا لنا 200 هكتار خارج المدينة بسومة مليون فرنك للهكتار، هي 200 مليون، 2 قاعات مغطاة بقيمة 200 مليون للقاعة، قدموا لنا بدلات رياضية للفرق الأولى في مدينة فاس، ولكن العمق لم يقدموه لنا.

اليوم باسم الجميع أناشد هاذ الناس، لأن ما يهيمش بزاف، بينهم 12 أو

(plombier)، ما تنصيبوش (Un électricien)، ما تنصيبوش نجار، تيتخسر لك الماء في الدار، خصك تنتظر ساعة وساعتين، إيوا ملي غادي يكونوا كلهم هاذ القطاعات احنا محتاجين بهم وهاذ الناس احنا محتاجين بهم والبطالة عندنا في الزنقة، آش تيصننا نديرو؟ خصنا نكونو ما تنبغوش هاذ الناس أو ما ابغيناش نخدمو، بل بسهولة، السيد الوزير، نجمعو ما بين هاذ الناس ومن الحاجيات ديال البلاد ديالنا ونجمعوهم ونكونوهم وما تيتطلبش هاذ التكوين، نتعرفو بأنه هاذ الناس، عندنا النجار ولا الحداد ولا ils sont déjà formés sur (Le plombier)، عندهم نص تكوين، (le temps)، غير نشدوهم ونزيدوهم شي اشوية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل (نيابة عن السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة):

أنا، السيد المستشار، احنا متوافقين، تيصننا نتعاونو، لأن جبدتو القضية ديال المراقبة، غير نبغي نوضح أن هذه المراقبة، كما قلت لكم، كان منصوص عليها في منشور ديال السيد الوزير الأول ديال 2010، الآن يؤكد عليها في القانون.

رجال المراقبة، شخصيا أنا أتابع جميع الشكايات، بل أقرأ الصحافة ملي كنتلي بأن الناس فقط بـ (article) كنديرو لجنة ديال التبع، فكين المراقبة التقنية البيئية وكين المراقبة المالية، لكن أيضا مسؤولية الجماعات والمنخبين الجماعيين، لأنه هاذك المقنع ولا المواد كنعطي واحد النصيب لهذيك الجماعة، فما خصوش يفرط فيها. على أية حال هذا موضوع راه أشار إليه المجلس الأعلى للحسابات، أن واحد العدد ديال الجماعات ما كتابعش يعني هاذ الموضوع، تيصننا تقومو بالدور ديالنا.

الموضوع الثاني، وأنا هاذي مناسبة نقولها، لما وقع هاذ الارتباك، البعض سامحهم الله، لأن احنا غادي نشوفو هاذ الشيء، ناضوا كيزيدوا في الأئمة بطريقة متعسفة بدون مراعاة الوضع، إلى غير ذلك، مع العلم أنهم استفادوا من الرخص ديال المقالع لعقود من الزمن، كانوا يراعيو غير هاذ المنطق هذا، امشوا كيزيدوا، امشوا المواطنين يلجؤون إلى بعض المواد البديلة، غير كتحذر المواطنين من هذه المواد البديلة التي قد لا تصلح للبناء، غادي بيان لك البني مزيان، ولكن راه مع الزمن قد لا يكون صالحا، غير فقط واحد التحذير للرأي العام.

المسألة الثالثة، الموارد البشرية إن شاء الله لما غادي نخرجو معكم هاذ عقد البرنامج، هناك عشرات الآلاف مقترحين ديال التكوين باش يمكن لنا نعاودو من خلال هاذ القطاع ديال البناء والأشغال العمومية، نخلقو إن شاء الله واحد الثورة على مستوى الموارد البشرية وتقنيات جديدة، وأنا كئأكد لكم أنه الآن التوجه موجود، هناك إصرار، بل أكثر من ذلك، الآن كلين

ما يكتشف، فراه هادي كتشبه شي شوية لقضية حوادث السير، يعني واخا كتنبه الناس ما تبيغوش ينتهبوا.

فإذن أنا كنعتمد هاذ الإطار القانوني، كايين أيضا الإطار المؤسساتي، الآن الدولة وراه هاذ المشروع قانون راه كايين عند الأمانة العامة للحكومة، إطار مؤسساتي، هو خلق إطار وكالة تعنى بالدور الآيلة للسقوط، الآن المشروع أيضا عند الوكالة.

ثم توفير الإمكانيات المالية وأيضا الوسائل التقنية باش نمشيو في هاذ الاتجاه إن شاء الله ديال معالجة هاذ القضية وهذه المعضلة، اللي انتما كنعرفوا بطبيعة الحال هادي معضلة عندها قرون، ماشي عندها سنوات، قرون.

لكن لابد، نبغي نوضح بأنه الآن على مستوى وزارة المالية، كايين جرد ديال العقار العمومي في المغرب باش غادي تدار واحد (une base de données) ديال العقار العمومي، وهاذ العقار العمومي غادي يخلي للحكومة يكون عندها قدرة تفاوضية في المجال ديال معالجة الحاجيات العقارية للسكن، ولكن أيضا الحاجيات العقارية على مستوى جميع الاستثمارات، ويمكن إن شاء الله ينفع لمقاربة هذه الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

شكرا السيد الوزير، فقط أريد أن أؤكد على أن الانهيارات لازالت قائمة داخل فاس العتيقة، ومؤخرا تم انهيار منزل يأوي 6 أسر، وما كان بإمكاننا إلا أن نقلوه للجمعية الخيرية الإسلامية، وهادي مناسبة تنحي المكتب المسير لهاته الجمعية.

كذلك، السيد الوزير، لا شيء هناك يذكر في هاذ الموضوع باستثناء المبادرة الملكية اللي كان تم فيها نقل الأسر اللي كانت بالدرجة الأولى إلى منازل جديدة، باستثناء هذه العملية ليس هناك شيء يذكر.

السيد الوزير،

إذا تكلمنا عن النسيج العتيق، لابد أن نتكلم على الوكالة. ولنا، باسم الفريق الاستقلالي نوصيكم خيرا بهاته الوكالة وبمهندسها وبعمالها وبجميع الأطر المتواجدة فيها، ومن خلالكم رئيس مجلس إدارتها السيد وزير الداخلية.

كذلك لابد باش نشكر جنود الخفاء، أولا السلطة المحلية لتدبيرها اليومي في هاذ الموضوع بأشياء جد بسيطة، ولابد باش نشكر جنود الخفاء من منتخبي مقاطعة فاس المدينة على جميع ألوانهم السياسية، وكذلك جمعيات المجتمع المدني وكذلك جمعية مسعفي القرب، هاذ الناس هما اللي يتواجدا ميدانيا، من دون هاذ الناس راه ما كايين حد، راه في حالة الكارثة

13 ديال الشركات، أناشد هاذ الناس باش يرجعوا إلى الصواب وهي 1500، وإذا زولنا منها 20% اللي هو تحت الرعاية ديال وزارة الثقافة، و30 اللي هو عند الأوقاف، تيبقى 50، خصهم يجيو هاذ الناس ويخاطبونا ويجيو يتضامنوا معنا في العمق لإنقاذ الأرواح البشرية داخل مدينة فاس. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل (نيابة عن السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة):

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال.

بطبيعة الحال نيابة عن زميلي السيد وزير السكنى، نبغي نوضح على أنه الملف ديال الدور الآيلة للسقوط هذا ملف استراتيجي، ويمكن لي نقول بأنه أكثر من الملفات الأخرى، اعلاش؟ لأن مرتبط بالإسكان، مرتبط بأرواح الناس، ولا أعتقد أنه.. مرتبط بخدمة اجتماعية ومرتبط بأرواح الناس، وبالتالي هناك أهمية.

بطبيعة الحال من سبقونا قاموا بواحد الجهد، بطبيعة الحال لكل أمة لها ما لها وعليها ما عليها، حتى احنا غادي يكون لنا ما لنا وعلينا ما علينا، نتمناو إن شاء الله ما لنا أن يكون أكثر مما علينا، ونخليو الخير لهاذ البلاد وتقذو هاذ الأرواح.

لكن نبغي نوضح بأنه اليوم غير نعطي بعض الأرقام، وهو أنه العمليات اللي تجرات على هاذ المستوى كانت تقريبا 41 عملية، اللي وصلت لحوالي 825 مليون ديال الدرهم.

نبغي نوضح أيضا بأن المشروع كله بصفة عامة في المغرب كامل وفاس تستاهل، وما أدراك ما فاس، المدينة العلمية تستاهل على أننا نتنبهوا لها، يعني ونديرو لها عناية خاصة، وبطبيعة الحال هناك توجه لدى الدولة منذ زمن حول المدينة العتيقة، لكن نرطها بهاذ التوجه ديال الإنقاذ ديال الأرواح، احنا متفقين، وهذا توجه لدى الحكومة، وهذا توجه لدى الحكومة، فقط هاذ القطاع بوحده يحتاج إلى 10 مليار ديال الدرهم، والصندوق ديال التضامن اللي مرتبط بالسكنى، فيه الآن يعني ما بين 2 و2,5 مليار ديال الدرهم.

لا، طيب، أنا كنعقول بأنه.. الآن المقاربة أشنو هي اللي عند الوزارة ديال السكنى، مقاربة ثلاثية، هناك مقاربة قانونية، إطار قانوني اللي يوضح كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، اللي فيها إلزام للدولة وللجاعات المحلية وللمنعشين، لكن إلزام للمواطن، ما يمكنش نقول له راه هادي محددة وما يثقف في الدولة، ما عندها معنى، واشحال من واحد كنعقول له راه محددة،

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أضع سؤالاً عقب مناقشة الميزانية التي كان في صمها وفي لها موضوع العجز التجاري. الموضوع نخطه اليوم كسؤال يعني المغاربة ويعني الاقتصاد المغرب، ويعني الاستثمار الخارجي.

أتمتعون، السيد الوزير، مدى أهمية تغطية النفقات أو الواردات، مدى أهمية الأفق بالنسبة للمستثمر هذا الموضوع، نخط اليوم السؤال لمعرفة المستقبل، علماً بأن المعطيات ديال 2011 هي معطيات ظرفية، نود أن تتعامل الحكومة في هذا الموضوع بموضوع النظرة الإستراتيجية بعيدة المدى أكثر من النظرة الظرفية التي تعطينا أرقاماً تهولنا بعض الشيء.

نحن لدينا ثقة في المستقبل، لدينا ثقة في إمكانيات المغرب، لدينا ثقة في الإنتاج والعطاء المغربي.

السيد الرئيس، الله يخليك سيروا الجلسة ديالكم، الله يخليكم..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

إذا كنا كهضرو على السؤال وواحد آخر كيبقي يهضر... الله يخليك، السيد الرئيس، الدور ديالكم ماشي هو التوقيت، الدور ديالكم هو الناس يصغيو لنا، الله يخليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السيد الوزير المعني راه كيتصنت لك.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

إيوا نديرو هنا الفوضى في السوق. نديرو كلشي يهضر.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاينش فوضى الله يخليك.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

صافي أن غادي نسحب السؤال ديالي، آ سيدي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل. تسحب السؤال؟ شكرا. السؤال سحب من طرف المستشار البرلماني.

السؤال الثاني موضوع حماية المستهلك. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

كلشي تيطفي التلفزيون وما تيجاونباش، باستثناء هاذ الناس هما اللي تيتواجدو بدون إمكانيات، بدون أي شيء، فقط تيوايسيو الناس إلى شي وقت يحن الله والصلاة على النبي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل (نيابة عن السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة):

نوضح للسيد المستشار.. على أية حال رحمة الله على الضحايا. نبغي نوضح على أنه في الحزة المغربية كاملين كيتضامنوا، إلا اللي شاءت الظروف ربما لظروف قاهرة على أية حالة أنا ما نبغيش كل واحد كيدير يد الله، هاذو هما المغاربة، يعني كيتختلفو سياسياً وتقنياً وفي المواقع ديالنا، لكن في الفرحة والفرحة الحمد لله المغربية كيكونوا موجودين وراه بينها في أكثر من محطة والتاريخ ديالنا شاهد والمستقبل.

ثانياً، نبغي نوضح بأنه هاذي أرواح، كنعاولو نقول أرواح، تيصخص المواطن يثيق في الدولة، لما نقول له الدولة هاذ المنطقة غادي يطيحوا راه خصو يثيق في الدولة، طيب خليني نمشي معك، كاين عملية ثقة، خليني أنا عندي تجربة، ما ابغيتش قولها، امشيت عند الناس يسكنون في أحياء، قلت لهم غادي نديرو لكم مقاربة، غادي نقتولكم فيما أحسن، قال لك لا، لا، ابغيتوا غير تاخذوا الأرض باش تبيعوها للمتعشين العقاريين.

فتنظن خاص واحد العملية ديال الثقة ما بين الدولة وما بين المواطنين، لكن أيضاً خاص مراقبة، لما الدولة تلتزم خصها تلتزم، لما المؤسسات تلتزم خصها تلتزم، لما المتعشين يلتزموا يلتزموا.

وأنا معك، وهذا توجه عند السيد وزير السكنى أن أي منعش وفرت له الدولة العقار باش يمكن له يستثمر، لابد أن تكون عنده مساهمة اجتماعية. وأعتقد كما حصل مع (INDH⁴)، غادي يحصل حتى مع هاذ الشيء، وما زال يحصل إن شاء الله.

وهذا توجه أعتقد الجميع فيه راجح، الاقتصاد الوطني، المتعشين والمهنيين، البلاد ديالنا والمواطنين، كلشي غادي يخرج راجح إن شاء الله في هذه المقاربة اللي الجميع يعني كيندمج فيها وتينخرط فيها.

وأنا كناكد لكم بأنه كاين مقاربة مندمجة وشمولية لمقاربة هاذ القضايا ديال السكن غير اللائق، بما فيها هاذ السكن المهدد لأرواح الناس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول التدابير المتخذة لسد العجز التجاري. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

⁴ Initiative Nationale pour le Développement Humain

إذن احنا في هاذ الاشتغال، هذا اشتغال عندو واحد المجموعة ديال الإجراءات القانونية والتنظيمية، لكن احنا الآن بصدد حتى للتسريع بهاذ الوتيرة، أننا دخلنا هاذ المجال في المستوى ديال الرقمنة ديال هاذ الإجراءات الإدارية.

المراقبة هل هي موجودة؟ نعم المراقبة موجودة، ولكن هاذ المراقبة تتخضع لواحد المجموعة ديال المعايير الدولية، وعادة، السيد المستشار، على المستوى الدولي تتكلمو على واحد النسبة ديال 8 حتى 10%، لأنه ليس منطقيا أننا ندوزو جميع المنتجات، فإلى اعطيت غير المثال بوزارة الصناعة والتجارة، احنا سنويا عندنا تقريبا واحد 71 ألف ملف تدرس، وعندنا حوالي واحد 10% منها اللي تتخضع لعينات ديال المراقبة، وفيها بطبيعة الحال اللي تيعرف الطريق ديالو للقضاء.

إذن قلت أن كين هاذ القانون 31.08، أنا اللي ابغيت نبشر المواطنين من خلاله، السيد المستشار، أن عندنا القانون 24.09 اللي غادي يكون قانون اللي غادي يحدث ثورة في هاذ المجال، باعتبار أنه غادي يحمل المسؤولية للمستورد والمصنع محليا ويمكن تمشي الإجراءات الزجرية حتى لمليون درهم ديال الغرامة وتمشي حتى لخمس سنوات ديال السجن.

القضية ديال إشراك المجتمع المدني، راه كان عندنا المرسوم ديال الجمعيات، وعندنا الآن المركز المغربي للاستهلاك، واحنا أساسا حاولنا ندخلو في واحد العدد ديال المؤسسات التمثيلية، منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك واحد المجموعة ديال الأمور. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

أنا تشكر السيد الوزير على هاذ الجواب القيم، لكن اللي ابغينا، السيد الوزير المحترم، هو أن توضحو لنا واحد المجموعة ديال التساؤلات في هاذ القطاع اللي تتشرفوا عليه.

كما تعلمون، السيد الوزير، أن الأسواق المغربية اليوم أصبحت عرضة ديال العديد من المواد، وللأسف حتى هاذ المواد الأولية اليوم أصبحت عرضة، وفيها مواد التجميل، وهاذ المواد لم تسلم من ظاهرة هاذ المواد المهرة والسامة أحيانا، وهاذ الشيء اعترف به كما قلتو السيد وزير الصحة.

فمن هاذ المنبر، فهاذ الظاهرة ما ابقتش غير في البوادي وفي المناطق النائية، صحت في المدن الكبرى والأسواق الكبرى فيها هاذ المواد اليوم السامة اللي تيشريوها بعض المستهلكين.

أكثر من هذا، السيد الوزير، نجد في المناطق الحدودية بروز وتنامي

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار افتتاح السوق المغربي على المنتجات الأجنبية وتعدد مصادر تمويل السوق المغربي وتدفق السلع والبضائع من كل أنحاء المعمور، فقد أضحي لزاما على الحكومة المغربية أن تضاعف من درجة حمايتها لصحة وسلامة المستهلك الوطني كما هو عليه الأمر في مجموعة من البلدان التي وضعت لنفسها مجموعة من الضوابط والمعايير التي يتوجب احترامها، حتى يتم ولوج السلع الأجنبية أو حتى الوطنية لأسواقها.

فمن هنا نسانك، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي اعتمدها وزارتك لضمان حماية فعالة للمستهلك المغربي، ومدى إشراكها للمعنيين وجمعيات المجتمع المدني في هذا الإطار التوعوي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار المحترم. شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة لطرحة هذا السؤال.

كما تفضلتم، السيد المستشار، الموضوع مهم جدا، ويرتبط بصحة المواطنين، لأنه هاذ المجال ديال حماية المستهلك يجب أن نعترف أنه المغرب دخله حديثا، بكل صراحة، وكان هناك واحد الاشتغال كبير جدا على مستوى الترسنة القانونية، والتي كانت توجت بالقانون 31.08 اللي كيتعتبر نسبيا واحد القانون يشمل عدد من القضايا ترتبط بحماية المستهلك، والتي احنا بصدد الأجرة ديال المقتضيات ديالو التطبيقية، وإن شاء الله في الأسبوع المقبل غادي يمر ربما المرسوم التطبيقي الأساسي في هاذ الموضوع ديال حماية المستهلك.

صحيح أن السوق المغربية سوق مفتوحة الآن، باعتبار أن المغرب منخرط في الاقتصاد الدولي، وعندنا واحد العدد ديال الاتفاقيات، لكن أنا كما سبق لي قلت، السيد المستشار، وإن كان بلدنا بلدا مفتوحا، لكنه ليس مباحا، يعني أن يدخله كل من هب ودب. فإذن كايته واحد العدد ديال الإجراءات تتدار بتنسيق ما بين الجمارك وما بين القطاعات المعنية، لأن كين على الأقل 3 القطاعات اللي تتدخل في الموضوع، كين وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، كين وزارة الفلاحة عن طريق (L'ONSSA⁵) وكين وزارة الصحة.

⁵ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

الإشكاليات، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على كل المواد. صحيح، القضية ديال مواد التجميل الآن فيها واحد الشوية ديال التباطؤ، باعتبار أن انتقلت الاختصاصات من (ONSSA) لوزارة الصحة، لكن احنا بصدد الأجرأة ديالها في القريب العاجل لكي لا يدخل كما قلت، لكي لا يلج إلى الأسواق المغربية أي منتج قد يكون مضرًا بالمستهلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نرجع للسؤال الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول التدابير المتخذة في سد العجز التجاري.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

السيد الرئيس،

نحن نساعدكم في تسيير الجلسة، ونتمنى أن يسود الانضباط والهدوء خلال الأسئلة الشفوية حتى يتمكن لا المستمع ولا الملقى للسؤال من ضبط السؤال.

شكرا السيد الرئيس.

من جديد أقول للسيد الوزير أنه السؤال ديالي طرح، وأنه المناقشة ديالي للسؤال، أنه ما هي الحثيات الزمنية، أي ما هي رؤية الحكومة لضبط العجز التجاري، علما بأن هاذ العجز أو هاذ المرجعية تعد من بين المرجعيات التي تكون سبابة لاختيارات الاستثمار والاستثمار الأجنبي على الخصوص، وكذلك هي مرجعية للتحكم في التضخم، وكذلك المرجعية للتحكم في عدة مسائل اقتصادية؟

نرجو الكلام على هذا الموضوع أو التكلم على هاذ الموضوع في نظرة استباقية مستقبلية، ما هي التدابير المتخذة، السيد الوزير، في هذا الموضوع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار. وشكرا للفريق على طرح هاذ السؤال. صحيح هاذ الموضوع ديال العجز ديال الميزان التجاري سؤال طرح عدة مرات، وكما أشرت، السيد المستشار، هو عندو أثر كبير، لأنه مؤشر الميزان التجاري هو أساسا مؤشر، لكن عندو أثر على ميزان الأداءات، وميزان الأداءات كذلك مؤشر، وبالتالي عندو تأثير على الاقتصاد الوطني. لكن كاين واحد المسألة محممة في الجواب على السؤال، هو أنه عندما

واحد التجارة خطيرة جدا تتعلق بالحبوب المهلوسة، والتي خلقت كيف ما تعرفوا واحد المجموعة من المشاكل اجتماعية وصحية كذلك.

أنا متفق معك، لكل هاذ الاعتبارات المغرب راه ما تيعيش في واحد القرية بوحده منعزلة، لكن تربطه شركات إستراتيجية مع العديد من الدول والمنظمات، ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي في إطار الوضع المتقدم (Statut avancé). اللي احنا ابغينا، السيد الوزير، هو الدولة خصها ملاءمة واحد القوانين مع هاذ الاتحاد الأوروبي كمثال، الملاءمة ديال هاذ المواد، لا من ناحية الجودة، ولا من ناحية الفعالية، هاذ الشي اللي تنطالبو به السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار.

هو هاذ الموضوع اللي تطرقت له ديال الالتقائية مع المواصفات الأوروبية، هذا اختيار إستراتيجي، (La convergence)، أنت عارف أنه في إطار الوضع المتقدم احنا مشتغلين في هاذ الموضوع، احنا عندنا واحد العدد، احنا الاختيار ديالنا كان المواصفات الأوروبية باعتبارها مواصفات دولية، واخا هاذك الشي اخلق لنا بعض الإشكالات مع دول آخرين، على كل حال هذا اختيار.

المسألة ديال أن السوق مفتوحة وتيمكن بدخولها بعض المواد المهربة، هذا ما فيهب خلاف، يعني ما تيمكناش نتساهلو مع المواد المهربة، سواء كانت من الجنوب ولا من الشمال ولا من الشرق، هذا يجب التشديد فيه المراقبة.

لكن أنا الكلام ديالي تمحور أساسا على ما يمكن أن يدخل إلى المغرب حتى بالطريقة العادية، يعني عبر الجمارك، وأنا تكلمت وأنت عارف بأنه في أوروبا أساسا هاذ القضية ديال الجمارك ما عندهمش، أساسا التفتيش خفيف.

لكن القانون ديال 24.09، السيد المستشار، هذا مهم جدا لأنه غادي يحمل المسؤولية للمصنع والمستورد، بمعنى، وهادي أنا تنقولها هنا من هاذ المنبر أن المواطنين إذا لقاو ما أشارت إليه ربما بعض الصحف بعض المنتجات المعينة، الآن احنا عندنا بوابة ديال حماية المستهلك، يمكن لهم يرسلوا لنا العناوين، واحنا نقومو بالمتعين، لأنه هاذ المسألة هادي ما فيهاش خلاف.

لكن القضية ديال المراقبة عندنا فيها واحد التوازن اللي خصنا نتنبهو له، فبمقدار ما تيمكناش لنا نشددو المراقبة، لكن ما خصناش عاود ثاني نبلوكيو الجمارك ويوليو بطبيعة الحال المستوردين عندهم واحد مجموعة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعاج:

شكرا السيد الرئيس.

نعم، فعلا هناك تراكم وعجز، وعلاش قلت لكم أنا قبالة، السيد الوزير، نظرة استباقية، ولعل أنه مشكل الطاقة الذي يشكل قيمة كبيرة أو مبلغ كبير في العجز التجاري.

أنا قلت أنه في إطار التواصل، في إطار بيع المنتج المغربي أو بيع المغرب كدولة للاستثمار، يجب الاستباق أنه في 2017 كم ستكون تكلفة هذه الطاقة؟ أنه نكون استباقيين باش نجيبو الاستثمار، ما نعطيوش هاذ الصورة ديال الظرف ديال اليوم، هاذ الشي اللي ابغيت تقول لك في هاذ الموضوع.

كأين موضوع آخر هو موضوع استيراد الحبوب، يجب علينا تغيير السياسات التي كانت مدبرة خلال السنوات الماضية، اليوم داز ذاك.. لأنه اليوم تخزين الحبوب، ولنا في هذا مرجعية كبيرة في القرآن، تخزين الحبوب أصبح شيئا يفرض على الحكومة إعادة النظر فيه.

كذلك التصدير والخدمات وخوفي من الاستثمارات الأجنبية التي أقيمت مؤخرا في المغرب، وخاصة تلك التي استفادت من (Les concessions) أنه أن تأخذ أموالا أكثر من مستحقاتها للخارج في إطار أنه تستفيد من قروض داخلية من المغرب، فهي تهلك المنتج المغربي اقتصاديا، بحيث تستعمل الموارد المغربية المصرفية وتصدرها فيما بعد في صفة أرباح تحققها هذه الشركات.

هاذ الانتباه وجب علينا أن نبه الحكومة في هذا الإطار، أنه الاستثمارات الأجنبية لاستعادة رأسالها وأرباحها يجب أن تكون أولا المرجعية ديالها أنه جاية من الخارج، ماشي اللي جاية من قروض ديال المغرب. وهنا كنعطيك مرجعية لبعض الشركات اللي عرفناها واللي ربما خلقت مشاكل كبيرة في المغرب واستفادت من القروض المغربية ودات الفلوس من المغرب أكثر من مستحقاتها. هنا يجب إعادة التقنين. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار، غير ابغيت نشكر، ومرحبا بالتنبيه ديالك، لأنه في الحقيقة كإين بعض القضايا اللي هي استباقية، أنا سجلتها فيما يخص القضية ديال كيف ستكون عليه الطاقة في 2017، هذا صحيح، لأنه على كل حال سيكون له أثر على الاقتصاد الوطني، لأنه الآن في 2012 تجاوزنا تقريبا

تحدث عن العجز ديال الميزان التجاري، وإلى رجعتو، السيد المستشار، الأرقام اللي عندنا منذ بداية الألفية الثالثة، هو هاذ العجز هذا هو عجز تراكم عبر السنوات، بدليل أن الآن كإين اتفاق بيناتنا كإيساسيين وكمعنيين أن الأمر لم يعد ظرفيا وإنما أصبح عجزا هيكليا.

وأنا أقول دائما أن مراجعة الميزان التجاري على المستوى الهيكلي لا يمكن أن تتم إلا بخلاف إجراءات هيكلية، ولهذا السؤال ديالكم واتما قلتو لي، طرحتمو قلتو أشنو هو التصور العام؟

التصور العام اللي عندنا الآن هو أن لما ترجعو للميزان التجاري كنعقلو واحد الجزء من العجز أكثر من 50% في العجز هو عجز معقول، لا يمكن للمغرب أن يتهرب منه، لأنه مرتبط بالمواد الطاقية ومرتبطة بالمواد اللي كنعقل في واحد العدد ديال الصناعات وفي واحد العدد ديال الأوراش.

ولكن مع ذلك، أنا نقول في المجال ديال الطاقة، ما يفعله المغرب الآن على مستوى الطاقات المتجددة في السنوات المقبلة غادي يسمح لنا باش نعاودو نقادو على هاذ المستوى، خاصة أننا احنا درنا اختيار ديال الطاقات المتجددة، ناهيك على أنه في السنوات المقبلة غادي نستافدو حتى من الإمكانية ديال استعمال الغاز، الغاز في المغرب غير مستعمل الآن، والآن كإين كلام على (Terminal gazier)، إلى غير ذلك، وهذا مشروع ستسير فيه الحكومة.

المسألة الثانية أن هناك بعض المعدات التي يجب أن نستوردها، وأنا أتفق، السيد المستشار، حتى واخا نقولو هاذ المعدات ضروري نستوردوها، لكن تيمكن لي نوجه الاستيراد ديالها من دول أخرى تكون الكلفة ديالها أحسن من الاستيراد من دول أخرى، على كل حال هاذ الثابت ديال تنوع الأسواق هو كإين في الإستراتيجية المغربية.

المستوى الثاني، هاذ العجز الذي يمكن اعتباره عجزا غير صحي، وهو هاذ العجز اللي مرتبط كون المغرب اختار في النموذج ديالو الاقتصادي واحد الوقت الطلب الداخلي، لما اتفتحت الأسواق ابدوا الناس تيسوردوا من مختلف دول العالم.

ونعطيك مثال، عندنا على مستوى المستوردين، عندنا حوالي 23 ألف مستورد، والحال أن المصدرين عندنا حوالي 5 آلاف مصدر، باش تشوفوا المستوى ديال اسميتو.

فهنا كإين الاستراتيجيات القطاعية، أنت عارف، السيد المستشار، أشنو تتدار فيها. كإين الاستراتيجيات الأفقية التي تروم تشجيع المصدرين، وكإين بطبيعة الحال واحد العدد ديال الأمور اللي احنا خدامين فيها في القضية ديال التجميع، في القضية ديال الافتتاح، في القضية ديال العقود، ثم كإين التنوع ديال الأسواق، على كل حال الأرقام الآن تتغير، ما ابقينا مع الاتحاد الأوروبي في حدود أكثر من 70%، أصبحنا مع الاتحاد الأوروبي في أقل من 60% لفائدة أسواق أخرى في أفريقيا وأمريكا وآسيا. شكرا السيد الرئيس.

المعاق من الاستفادة الفعلية من حقه في التعليم والتكوين والتشغيل. ولقد حاول المشرع من خلال القانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين والقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر إدماج الشخص المعاق اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وبمقابل كل هذا، نجد أن مسطرة منح التعويضات العائلية الخاصة بفترة المعاقين لم تتغير، حيث أن آباء وأولياء هذه الفئة لازالوا مجبرين على تقديم ملف سنوي لإثبات إعاقات أبنائهم، هذا الملف الذي يتطلب إنجاز إجراءات طويلة ووثائق تفوق تكلفتها أحيانا مبلغ التعويض. لذلك، نسألكم، السيدة الوزيرة، عن آليات تحديث الترسانة القانونية الخاصة بهذه الفئة وفق المستجدات والتطورات التي يعرفها المجتمع لتمكينها من الإدماج بشكل أسهل في المجتمع. وشكرا.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. أولا أشكر السيد النائب المحترم على طرحه لهذا السؤال المهم، بل الآني لكوننا نشغل على القانون المتعلق بإدماج الأشخاص المعاقين. وهو موضوع ربما طال الحديث عنه، لأن الحكومات السابقة قد اشتغلت على هذا الموضوع وانتهت إلى مسودة تعتبرها اليوم مسودة لكنها قدمت لمجلس حكومي سابق، رفض هذا المشروع على أساس أنه لا يستجيب، إن شئتم لا يستجيب لخصوصية القوانين التي تلي حاجيات المعاقين دون أن تكون لها كلفة مالية تثقل ميزانية الدولة من جهة، كما أن صياغة هذا المشروع كانت صياغة لا ترقى إلى صياغة القوانين المعتمدة.

لذلك، تناولنا هذا القانون واشتغلنا عليه لمدة سنة، واليوم يمكن أن نقول أنه جاهز لإحلاله على القطاعات التي نشترك معها في هذا المهم، خصوصا وزارة المالية المعنية بجانب من جوانب هذا القانون، وبعدها تقدمه ونخيله على مسطرة المصادقة.

لكن لا بد أن نشير إلى أن إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة لا يجب فقط أن نتناوله في جانبه الاجتماعي والاقتصادي، ولكن كذلك في جانبه الحقوقي، وهذا ما نحاول أن نركز عليه، وكذلك هذا ما استحضرنه ونحن نشغل على هذا القانون.

أما فيما يتعلق بتأيد إعاقه الأطفال حتى يتمكن الآباء من الاستفادة من التعويضات، فأعتقد بأن هذا الأمر فيه نوع من اللبس، اعلاش؟ كل التعاضديات تحين المعطيات المتعلقة بالأسر المستفيدة من مستحقاتها، ولذلك تحتاج إلى إثبات حياة المستفيدين من حين لآخر لربما في نهاية كل

100 مليار ديار درهم ديار الطاقة، وهذا الشيء اعلاش قلت لك أنا كايين عندنا المشروع ديار الطاقات المتجددة، لكن أنا تكلمت حتى على المشروع ديار (Terminal gazier)، لأنه ماشي طبيعي أننا نكونوا احنا مرتين لوحد النوع ديار الطاقة.

المسألة ديار الحبوب يفترض أن المشروع ديار مخطط المغرب الأخضر، أنه يدير واحد التحول على مستوى الإنتاجية، لأن غادي ننقصو منطقيا في الأراضي المخصصة للحبوب ونديرو فيها منتجات أخرى، وهذا في الحقيقة مازال ما وصلناش فيه لوحد المرحلة ديار الضج، لأنني نتقول دائما بعض الاستراتيجيات القطاعية مازال ما نضجناش، وخاصة أن حتى على مستوى المغرب الأخضر إذا ما استطعناش أننا ندخلوه مع الصناعات الغذائية ديانا ما غادي نكونوش استفدنا من هاذ القضية ديار الإدماج ديار (L'amont) مع (L'aval).

المسألة الثالثة فيما يتعلق ببعض ما يقع من تجاوزات، صحيح هو المغرب بلد مفتوح اقتصاديا، وهذا يسبب لنا ربما بعض المتاعب، لكننا نتعاود نقول لك الكلام اللي قلتو، لا أعتقد أنه حتى وإن كان بلدنا بلد مفتوحا لكنه ليس بلدا مستباحا، وانتم إلى لاحظتو هاذ المدة هاذي كلها واحد العدد ديار الإجراءات تحركت في القطاع ديار مرتبطة بالضرر اللي حصل لوحد العدد ديار الصناعات، هاذ الإجراءات كلها ديار (Dumping) لوحد العدد.

هاذ المسألة اللي تفضلت بها فيما يخص (La gestion déléguée) هاذ الشيء ديار (Les concessionnaires)، هاذي من الأمور اللي أكيد أنها ستناقش، لأنه بالنظر إلى أن حتى في إطار العلاقات الدولية اللي عندنا مع بعض الدول، لكن لا يجب أن تتم على حساب الاقتصاد الوطني. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول تحديث الآليات القانونية لدمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس. السيدة الوزيرة، السادة الوزراء، أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

لاشك أن من أولويات عملية إدماج فئة الأشخاص المعاقين وضع سياسة تشريعية ملائمة تحدد آليات وتدابير من شأنها تمكين الشخص

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أشكر مرة أخرى السيد المستشار المحترم على هذا التعقيب، لأنكم طرحتم من خلاله إشكالية كبيرة جدا، متعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. وأتم تعلمون أن هناك وضع يمكن أن نقول محترى، هناك العديد من الإشكالات تتدخل على وجه الاستعجال في الكثير من الأحيان، لكن إذا لم يكن هناك التعاون الكافي بين جميع المتدخلين، بما فيهم وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية وكذلك البلديات والولايات والعمال وكل هؤلاء الذين يسهرون على المسار السليم لهاته المؤسسات لن تفلح هاته المؤسسات، وبالتالي المتضرر الأول هم النزلاء.

فلذلك، هاذ الأمر لا يمكن أن يحسم على مستوى قطاع محدد، لكن لا بد أن يحسم على مستوى جميع المتدخلين، واحنا كتعرفوا بأنه أي جهة سيكون عندها شي تدخل غير سليم بإمكاننا لوضعنا كجهة لها اختصاص الرقابة أن نتدخل، لكن مسألة الدعم لا يمكن أن نتدخل فيها، هذه راجعة إلى مكتب الأجهزة المعنية.

ما يمكن أن أضيفه هو أننا اليوم نشرف على إتمام برنامجنا لإصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وقد يكون هناك ما يلزم جهات محددة بالمساهمة في دعم هذا النوع من المؤسسات للنهوض بها، وكذلك لضمان الظروف الجيدة التي يجب أن ينعم بها النزلاء، على اعتبار أنهم أبناء المجتمع عندما لا يكون لهم معيل، وكذلك عندما تنضاف الإعاقة إلى الوضعية الصعبة لهؤلاء النزلاء، فإنهم يحتاجون لكل المتدخلين لتمكينهم من ظروف لائقة للعيش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة. وآلآن ننتقل للسؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول تعثرات تفعيل برنامج التعاون المغربي الأمريكي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، الإخوة المستشارين،

حقيقة على أن هذا السؤال تم طرحه منذ سنة تقريبا، بالضبط في يوم 19 يناير 2012، والمعطيات التي كانت لدينا آنذاك والتي كنا تتوفر عليها فعلا، كانت تؤكد على أن هذا البرنامج به تعثرات وتعثرات كثيرة خاصة بعد مرور 4 سنوات من انطلاقه.

إلا أنني سأقوم بطرح السؤال كما تم طرحه، وكذلك بتحديدات

سنة.

بالنسبة للأشخاص المعاقين، فإثبات إعاقته في ضمنه كذلك إثبات حياتهم، لذلك نقول بأنه إجراء إداري ضروري لا بد أن تقوم به هاته الأجهزة، حتى تتمكن من تحيين معلوماتها وتمكن أصحاب الحق من حقها.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد المفيد:

أشكرك السيدة الوزيرة على جوابك.

في الحقيقة، القيم والمدرّوس. ولكن، السيد الوزيرة، أسباب نزول هاذ السؤال هو تجديد الترسنة القانونية لمقاربة النوع الاجتماعي، وعلى الخصوص التشريعات المرتبطة بذوي الاحتياجات الخاصة، على الخصوص قانون الولوجيات. مع الأسف، قانون يبقى حبرا على ورق، هناك محدودية كبيرة في تطبيق هذا القانون، جل الإدارات العمومية لا تعمل به اليوم، بكل صدق هذه الشريحة تعاني.

لذا، من المستعجل، السيدة الوزيرة، السهر على تفعيل هذا القانون والإسراع في تعديله والإتيان بمشايخ قوانين أخرى حديثة، توابك هذه الشريحة من رعايا صاحب الجلالة.

السيدة الوزيرة،

أعطيك مثلا حيا نعيشه في مدينة فاس، يجسد المعاناة الكبيرة التي تعيشها شريحة كبيرة من رعايا صاحب الجلالة حفظه الله بالخيرية الإسلامية بفاس، والتي زارها جلالته في مناسبتين، فهي تعيش اليوم وضعية مزرية، تؤثر بشكل سلبي على وضعية النزلاء، نصف هؤلاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، والسبب راجع إلى توقف الدعم المقدم للمؤسسة من طرف بلدية فاس لأسباب نجهل دوافعها.

وقد طالبنا منكم، السيد الوزيرة، في أكثر من مرة، في العديد من المناسبات زيارة هذه المؤسسة للوقوف على حقيقة الأوضاع التي يعيشها هاذ النزلاء، وفتح تحقيق حول أسباب هذه الوضعية التي تحاول بعض لوبيات مدينة فاس، المتحكمة في رقاب العباد، وتوظيف هذه المؤسسة لأغراض سياسية رخيصة، لا تخدم لا مصلحة المدينة ولا مصلحة الوطن في شيء، مع كامل الأسف.

لذا، أطلب منك، السيدة الوزيرة، التدخل العاجل لوقف السياسة المنهجية التي تستهدف هؤلاء النزلاء وفك الحصار المضروب على هذه المؤسسة، علما أنه لولا دعم بعض المحسنين من ذوي النيات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب، تفضلي.

أنا بدوري أود أن أشكر المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي على طرح هذا السؤال. وكما لاحظت من تدخلكم بالفعل، أنا كان عندي الجواب بالنسبة للسؤال اللي طرحتيوه في بداية السنة الماضية، وأكيد أن السؤال كما طرح جاء فيه نوع من الإشارة إلى النقص.

لكن بالفعل هناك تدارك، باعتبار أنه المشروع الذي نتحدث عنه هو مشروع اللي توقع في صيف 2007 ولم يبدأ العمل به إلا في سنتين، في شتنبر 2009، ونحن الآن في السنة الرابعة، لا يمكن أن نعطي نسب ديال الإنجاز بالنسبة للسنة الثانية أو الثالثة، نحن الآن في السنة الرابعة.

نسب الإنجاز، السيد المستشار المحترم، في إطار 697 مليون دولار، هي حوالي 90% من مجموع الالتزام اللي حققناه لحد الآن، وفي مجموع الإيفاق حددنا 430 مليون دولار، بمعنى أننا في حدود 61% من مجموع الإيفاق، ومازال عندنا من هنا لآخر السنة باش نكملو الشئ لآخر.

بمعنى أنه نحن نتصور أنه ما غاديش يكون تأخر، وخاصة نشير لك، السيد المستشار المحترم، هو أن نحن نتوقع أن الالتزام ديال الوكالة بالحصة المتبقية ديال 35 مليون دولار اللي غادي نلتزمو بها من هنا لآخر العقد الأول باش نوفيو بذاك المبلغ اللي حصلنا عليه.

وبالتالي، لن يكون إن شاء الله رب العالمين هناك تأخر، هذا ما تيعنيش على أنه راه احنا زعما 100% والأمور مزبانة، هناك تعثر في الجهات وفي المشاريع، ويجب خلال هذه السنة أن تدارك النقص الحاصل في المجال ديال التنفيذ، وليس في مجال البرمجة، قلت في مجال البرمجة غادي نبرمجو إن شاء الله النسبة اللي هي متوقعة.

لكن في إطار التنفيذ هناك بعض الإشكالات، صحيح في بعض المجالات والميادين، عندي نماذج ديال الانجازات المادية، ما غاديش نكثر عليك فيها. الأشجار المثمرة الآن تقريبا حوالي 90 ألف أسرة مستفيدة من أصل 110 ألف اللي خصها تستافد، 336 مليون، الصندوق ديال التحفيز تقريبا اللي غادي يدير لنا 20 معمل ديال إنتاج زيت الزيتون بطريقة عصرية، تقريبا راه احنا في النسبة اللي كانت مقررة، خصنا غير ندوزو للتطبيق 40 ألف فلاح.

في برنامج الصيد التقليدي أكثر من 18 ألف مستفيد، واحد المجموعة ديال الأقاليم، واحد المجموعة ديال القرى ديال الصيد التقليدي بالفعل استفادت، لكن هناك جزء آخر راه احنا نتشغلو على أنه يستافد.

برنامج الصناعة التقليدية أيضا 12 ألف صانع تقليدي بمبلغ 63 مليون دولار، واللي هو بالفعل في طور الإنجاز واللي تقريبا 75% راه تنجز.

محو الأمية الوظيفية والتكوين المهني أيضا اللي فيه تقريبا 100 ألف مستفيد في المجال ديال الصناعة التقليدية أساسا والفلاحية، اللي أيضا فيه 33 مليون دولار اللي احنا تقريبا وصلنا باش ننجزوها.

برنامج القروض الصغرى واللي حصل فيه نوع من التطور بأنه يدعم مجموعة من المؤسسات ديال القروض الصغرى في إطار صندوق حتى هو

المستجدات التي عرفها هذا البرنامج، وهاذي مناسبة كذلك باش نخبرو الرأي العام الوطني حول هاذ البرنامج اللي بكل صراحة تم رصد اعتمادات كان المغرب هو الثاني، المبلغ المرصود للمغرب كان هو الثاني من بين 24 دولة تقريبا، واللي فعلا كان كيبغ المبلغ ديالو، كما قلت، واحد 700 مليون دولار.

إذن هاذ البرنامج، كما قلت، أن الرأي العام يعرفو كذلك، ونخبرو الرأي العام الوطني بالبرنامج الثاني، ولا (La rallonge) اللي غادي تكون نتاع هاذ البرنامج، إذن كما قلت غادي نطرح السؤال ديالي كما جاء حسب النص باش نبقي في إطار...

لقد استفادت المملكة المغربية في إطار برنامج التعاون المغربي الأمريكي، تحدي الألفية (Millennium Challenge Corporation) من دعم مالي لعدد من القطاعات الإنتاجية ولعدد من الجماعات المحلية، بلغ 700 مليون دولار، إلا أن هذا البرنامج يعرف عدة تعثرات، وبالتالي تأخير في إنجاز المشاريع المبرمجة، حيث تم الالتزام بمبلغ 450 مليون دولار أي 64%، ولم يتم التأشير إلا على 198 مليون دولار، أي 28%، هاذ الشئ في بداية السنة الفارطة.

لنا أنه طرأت -كما قلت- عدة مستجدات، أنه الإحصائيات إلى حدود نهاية ماي 2012، هاذ البرنامج عرف تقدم شيئا ما، حيث تم الموافقة، ماشي التأشير على الحوالات، تمت الموافقة على 82% من هذه المشاريع ومن الموارد المخصصة، واللي كيبغ القيمة ديالها 572 مليون دولار، أي تقريبا 4,9 مليار درهم مغربية، إذن المتبقي هو 18%.

وهاذ المبالغ تم توزيعها أو تم تجزئتها على عدة قطاعات، قطاع المقاولات اللي الآن كيعرف واحد التعثر، فعلا إلى حدود ماي 2012 يالله 47% من المبالغ المخصصة، القطاع الفلاحي اللي عرف كذلك تخصيص واحد المبلغ ديال 328,6 مليون دولار للأشجار المثمرة، ولم يتم صرف إلا 288 مليون دولار، أي نسبة ديال 87%، المساحات كانت عندنا 8000 هكتار اللي خصها يتم تشجيرها، كانت 80.000 تم تشجير 62.000، السواقي كذلك (Canalisation)، كانت عندنا واحد 698 كيلومتر مبرمجة، تم إنجاز يالله 400 كيلومتر، الصيد البحري استفاد كذلك تم تخصيص 21 مليون دولار لبناء...

شكرا السيد الرئيس. غادي نزيد نعطي معلومات في التعقيب نتاعي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

تناح الصيد التقليدي اللي بحار اللي استافدوا، واللي هذا كما قلت على أننا لازم خصنا نجحو في هاذ العملية هاذي من أجل أننا باش نستافدو من المشروع الثاني تناح التعاون الأمريكي اللي هو كما قلت (rallonge). وشكرا السيد الرئيس، وأعتذر إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

نعم. شكرا السيد الرئيس.

هو احنا ما كنبختفوش في التقييم، أكيد أن هناك تقدم، أن المغرب استطاع بالفعل أنه ينجز في هاذ الإطار ديال البرنامج إنجازات اللي هي كنبقى مهمة، باعتبار أنه بالفعل هاذي سابقة في التاريخ ديال التعاطي ديال الدولة الأمريكية مع المملكة المغربية في هاذ الإطار وهاذ الثقة، وأكد أيضا أن الإشكالات الآن اللي مطروحة هو تعدد المرافق وتعدد البرامج وتعدد المتدخلين والمتنفذين، هذا اللي جعل مثلا ملي كنبقولو ستستفيد المقاوله ماشي بحال كيبستافد الشخص، ماشي بحال كيبستافد واحد في التكوين، ماشي في واحد اللي غادي ينزل البحري اللي غادي ينزل، وأنا قلت 18 ألف في الصيد البحري، فإذن كايين تعدد ديال المستفيدين، والطريقة ديال الاشتغال هو اللي تبجعل هاذ الوكالة الآن اللي هي مشرفة بالفعل يكون عندها واحد النوع ديال الصعوبة في التنزيل.

احنا اللي تنوعادو به هو أنه بالفعل ما يمكن نساليو هاذ البرنامج إلا بالمطالبة، ما نخلو المؤسسات اللي هي مؤسسات اللي منها بمراسيم اللي تنشأت، ما يمكن تحل إلا بعد الحصول على الدعم في مجمله، وأيضا باش نخرجو ماشي فقط الالتزام، ولكن على صعيد الإداء بالنفقات، هذا اللي احنا تنوعادو به وتنحاولو على أنه بالفعل نمشيو فيه حتى للأخير من هنا لشتنبر 2013.

بالفعل كايين وعد، لأنه المغرب استطاع أن ينجز، كما تفضلتم، السيد المستشار المحترم، لأنه المغرب استطاع أن ينجز نسبة مهمة واستطاع أنه تكون عندهو بالفعل حكامه في التدبير، هذا اللي جعل المؤسسة أيضا الأمريكية أنه بالفعل تدير لنا (Un compact 2) اللي بالفعل غادي يكون فيه واحد النوع ديال التعاطي من جديد، هذا لأنه كايين ثقة في المملكة المغربية، ولكن أيضا كايين ثقة في الطريقة ديال التدبير، وأنه بالفعل على حساب المؤشرات اللي عند المؤسسة الأمريكية أننا استطعنا نتجاوزو ذاك المؤشرات، وهذا اللي جعل الثقة تبقى في المغرب، وأنه بالفعل غادي تكون (une rallonge) بالنسبة للفترة المقبلة. وشكرا السيد المستشار.

(JAÏDA) اللي تيعاون واللي هو ديال (CDG⁶)، مع أننا بالفعل تكون عندنا فيه بعض الإجابات، لكن هذا ما تيمعش على أن هناك نقص في التنفيذ يجب تداركه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

فعلا كما أشرت أن المعطيات اللي اعطيتها لك لأن تداركها لأن السؤال تم طرحه هاذي سنة ولكن كايين هناك مستجدات. إلا أن المشروع أشرتيو على أنه لم يبدأ إلا في شتنبر 2009 فعلا، ولكن كان خصو سنة على الأقل باش تؤسس واحد الشركة اللي مكلفة بالصرف اللي هي الشركة ديال الشراكة من أجل التنمية، واللي كايين مدير عام تعين، إلى غير ذلك، وهي اللي كنبقوم بالتتبع والمراقبة تناح هاذ العملية. ولكن المشكل اللي عندنا وهو أن هاذ المشاريع اللي كنعرفها هاذ التعثرات، مشروع ما بقاتلناش سنة كما شرتيو، يالله مازال لنا يالله 8 شهر بالضبط ما كاملاش، يعني واحد 7 اشهر لأن المشروع يعني كيتبني في 14 شتنبر 2013 بالضبط.

إذن كيبقى الإشكالية عندنا ديال تتبع هاذ المشاريع اللي مازال عندها صعوبة في التنفيذ، واش غادي يتكلفوا بها الإشراف، لأن ذيك الشركة هي محددة وكايين المرسوم اللي كيبحد تناح هاذ الوكالة هاذي، مرسوم محدد إلى غير ذلك، إذن شكون اللي غادي يتبع من بعد؟ واش الأعضاء ديال السفارة الأمريكية؟ واش كايين شي لجنة، إلى غير ذلك؟ يعني هذا إشكال اللي هو مطروح.

وكذلك بالنسبة لواحد القضية اللي هي جد مهمة وهو أن كايين هناك أن الدول اللي كنبجح في المشروع ديالها تناح تحدي الألفية، دائما على أن السلطات الأمريكية بصفة عامة أنها والتعاون الأمريكي كيفكر باش يدير لها واحد (Rallonge)، تمديد ديال هاذ البرنامج اللي كنبكون فيه اعتمادات مالية جد هامة، والمغرب الآن على حسب ما في الكواليس مازال ماشي بصفة رسمية، على أن هناك ثلاث دول اللي غادي يمكن تستافد من هاذ (rallonge) اللي هي ربما جورجيا ولا هذا وشي دولة من إفريقيا وكذلك في المغرب، يعني هاذي ثلاث دول اللي ربما مرتقبة.

ولكن هاذ شي مرهون كذلك بسرعة تنفيذ هاذ المشاريع، شرتيو على أرقام، مثلا نعطيو في التكوين، فعلا التكوين يعني هو يعني استافدت منه عدد كبير، ولكن بالنسبة شرتيو للصيد البحري راه استافدت ماشي 12 ألف لحد الساعة، استافدت منه 18 ألف مستفيد لحد الساعة في الناحية

⁶ Caisse de Dépôt et de Gestion

ما عرفت واش (La dose) عندك في السؤال زيادة أو نختلف في التقييم، زعما، أنا ملي تنسمع دابا السؤال ديالك فيه ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد، موجة استنكار واستياء عارم، وعود الحكومة المعسولة، حبر على ورق، النكوص في الوعود، تنقول واش بالفعل تنهضو على نفس الواقع؟ واش احنا هاذي راه خاصها ماشي غير ثورة تكون، هاذ الشي راه من.. لا، غير، الواقعية تقتضي أن نتحدث عن ارتفاع الأسعار بكل موضوعية.

احنا عندنا إشكال هو أنه التعاطي مع المسألة ديال الزيادة في الأسعار تتكون بطريقة اللي ما مبنياش على المتابعة الحقيقية ديال الأسعار. ملي تنجي اليوم وتقول لك، السيد المستشار المحترم، أن المندوبية السامية للتخطيط، وانما تتعرفوا الإحصائيات اللي تتخرج، اشحال من مرة كانت الإحصائيات (ماشى مع الحكومة) تتقول بأنه التضخم في المغرب في 2012 وصل لـ 1,3%، إذن هاذي حصيلة. أشنو تعيني؟

يعني على أن المستوى ديال الزيادات في الأسعار عموما راه في حدود 1,3%، شوفوا الأسعار اللي عندنا في الدول المجاورة، العربية والدول الأوروبية اللي عندها مستوى ديال العيش. خصنا نعرفو على أن المغرب في التضخم، يمكن نقولو عليه شي احوايج آخرين، ولكن في التضخم جينا احنا اللوالمى على صعيد نسبة 1% خلال العشرية الأخيرة بالترتيب ديال (World Economic Forum).

ما عندناش زيادات، السيد المستشار، اللي هي زيادات هيكلية، ما يمكنش ما طيشة مثلا أولا البطاطا تولى تسوى 10 دراهم في 2013 وفي 2014 تولى تسوى 15 درهم وفي 2017 تولى تسوى 20، لا، كين محطات اللي هي إما ديال الصقيع، ديال الفيضانات، ديال الحرارة، ديال إلى آخره، اللي تتجعل الأسعار تترتفع ثم تعود، احنا قلنا هاذي أكثر من 15 يوم، قلنا الأسعار ديال ما طيشة وديال البطاطا غادي ترجع، وهاذي اللي كين الآن، كين الآن 4 دراهم، 5 دراهم، ما عندناش زيادات اللي هي كبيرة اللي تبقى تترتفع، هيكلية ويمكن نقولو على أنها ستؤثر.

وبالتالي، الواقع المغربي يفيد على أن هناك ارتفاعات ديال الأسعار في بعض المواد، جيتو اليوم وقتلو لي أودي الدجاج راه مرتفع السعر ديالو، غادي نقول لكم عندكم الحق، ولكن هاذ الارتفاع عندو ظروف وهاذ الظروف مباشرة إذا تحيدت هاذ الأسباب غادي يرجع السعر ديال الدجاج للمحل ديالو.

الحكومة من خلال التدابير الإجرائية والوقائية، ثم من خلال المراقبة عازمة على أنه بالفعل التصدي لمثل هذه الإشكالات من خلال، أولا، فتح طلبات العروض في المواد اللي هي مفتوحة كلها، وأيضا ما يمكنش نقولو على أنه هناك زيادة في الأسعار غير مسبوق في بعض المواد فقط. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش العديد من الأسواق الوطنية على وقع ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ارتفاعا تصاعديا، أصبح يورق بال العديد من الأسر التي باتت غير قادرة لمتابعة ومواجحة إيقاع هذه الارتفاعات، والتي أنهكت وأجهزت على القدرة الشرائية لعموم الطبقات الفقيرة أو الطبقات الفقيرة أو ذوي الدخل المحدود، وحتى على الطبقات المتوسطة، وخلفت موجة استنكار واستياء عارم رغم العديد من النداءات المتكررة لوضع حد لموجة الغلاء.

هذا، في الوقت الذي كان البعض يبني النفس وينتظر وفاء الحكومة بوعودها والتزاماتها التي قطعها على نفسها بعد تنصيبها إبان البرنامج الحكومي، ذاك البرنامج الذي جاء حافلا بوعود معسولة وورزمة من الإجراءات والتدابير التي بقيت حبرا على ورق، فسرعان ما تبخرت تلكم الالتزامات وانكسرت أحلام اليقظة على صحرة الواقع، واقع النكوص في الوعود لتترك الأسر وحدها تواجه مصيرها بإمكانياتها المتواضعة والمتدنية.

السيد الوزير،

ونحن على مشارف انقضاء سنة من عمر الحكومة، لم نلمس بعد أدنى إجراء أو حتى مجرد حسن النوايا من أجل درء هاجس المعاناة اليومية للمواطنين والتخفيف من حدة الغلاء.

وتأسيسا على ما سلف، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العملية المزمع اتخاذها من قبل وزارتك لوضع حد لمواجمة الغلاء الذي تعرفه الأسواق المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تيعطي صلاحيات حقيقية للولاة والعمال على أنهم يزرعوا المخالفين والسماسة والوسطاء اللي تيرفعوا الأسعار.

ثم أيضا، السيد المستشار المحترم، كين ظرف رهن متعلق بالزيادة في مواد البناء اللي تكلمتو عليها، نظرا للتعديلات الجديدة اللي جات في القانون المالي ديال 2013، نحن لا نختلف معكم، الحكومة من خلال الوزارات المعنية، وزارة التجهيز ووزارة الشؤون العامة والحكومة ووزارة أيضا الاقتصاد والمالية، الآن رها في إطار القيام بما يلزم لإيقاف هؤلاء الذين زادوا وتيسنأفدوا من هاذ الزيادات على حساب المواطن، ونأكدو لكم أنه إذا حصل شي واحد في هاذ الأمور ما غاديش يفلت وغادي نطبقو عليه القانون بمخافيره.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعة العراقيل التي تعيق الاستثمار العمومي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

حاولت الحكومات السابقة تحسين مناخ الأعمال من أجل تشجيع الاستثمار العمومي، باعتباره الحل الأمثل لمحاربة البطالة وتحسين الدخل والرفع من مستوى النمو، وبالتالي تقليص نسبة العجز.

إلا أنه بالرغم من ذلك لازالت هناك العديد من العوائق والعراقيل التي تعيق تطور نسبة الاستثمارات ببلادنا، منها ما هو مرتبط بعوائق بنوية تتعلق بضعف البنية التحتية كتوفير الوعاء العقاري مثل الأحياء الصناعية. وهنا، السيد الوزير، لا يعقل أننا الآن هناك عدد من المدن غير موجودة أحياء صناعية، فإذا كان هناك للخواص لابد الأئمة تكون مرتفعة، هنا خاص الدولة تتدخل، لا يعقل أن الآن في الدار البيضاء كنعقلو في المثل في حي البرنوصي بـ 6000 و5000 درهم، وتقولو يستثمروا، أي استثمار سيكون بهذا الثمن وابعينا نخلقو فرص شغل للمغاربة.

ومنها ما هو مرتبط كذلك بالتعسفات الإدارية، هذه هي الطامة الكبرى، السيد الوزير، الذي لا يزال... على تطوير الاستثمار، وهو شيء تنأسف عليه.

اليوم، السيد الوزير، أتحدث معكم من باب العارف بالشيء، وأنا على علاقة دائما مع المستثمرين، والكل يشتكي من هذه العراقيل التي أصبحت، يعني حتى ولى الإنسان كأن عادي، يتكلم عادي بأن امشيت للإدارة ما

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت. الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا السيد الوزير.

احنا لما طرحنا، السيد الوزير، هاذ السؤال، طرحناه لأنه تضامنا مع طبقة ذوي الدخل المحدود والناس اللي ما في حالهمش، هذا هو الأول. ثانيا، طرحناه لأنه فعلا كين زيادات، زيادات تنقروها يوميا في الصحف الوطنية، زيادات كينة في مواد البناء والكلفة اللي صبحت اليوم على حساب هاذ الزيادة الأخيرة، المواد الغذائية كذلك، المحروقات، الزيوت، كين النقل ونقل السلع. كين زيادة ما كتمشاش وما كتنجاوبش مع القدرة الشرائية ديال المواطن ذوي الدخل المحدود وحتى المتوسط.

وهذا هو اللي جعلنا في إطار التضامن مع المواطنين وكنواب على الأمة باش نطرحو الأسئلة في إطار شفاف وندافعو بكل ما عندنا، باش الحكومة ننبوها باش هي تصيب الحلول وتقول لنا أشنو هو الحل باش ما ييقاش هاذ الشيء تصاعدي وتصيب ليه الحل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

لا يمكن أن نختلف، هذا حق المستشار، حق البرلمان، أكيد أنه يدافع على الطبقة اللي تبحس بأنها متضررة من الغلاء ديال الأسعار وهذا أمر معقول، هذا حق لا يمكن أنا كوزير نقول لك... ولكن أنا ما حاولت أن أقوله هو أنه بالفعل كين بعض الزيادات هي زيادات موسمية، وحينما يثبت على أنه هناك بالفعل السماسرة والمتلاعبين يتدخلون باش تكون عندهم الحصة الأغلب في الريح وفي الهامش ديال الريح، الحكومة تتدخل.

يمكن نقول لك، السيد المستشار، على أنه قياسا بالنسبة لـ 2011، 2012 قمنا بأكثر من 4000 عملية ديال المراقبة، اللي فيها الزيادة بحوالي 16 و17% قياسا إلى 2011، واستطعنا على أننا نضبطو بالفعل كثيرا من المتلاعبين والقوانين الزجرية رها اتخذت في حقهم.

أيضا القانون الحالي تيسمح على أنه تكون هناك متابعة اللي هي محلية إقليمية على صعيد العمال، والولاة أيضا باش يقوموا بالإجراءات الزجرية الضرورية، باش تقربو (العقوبة من المخالفين)، ما نقاوش تنسناو واحد المسار طويل باش يتخذ القرار مركزيا.

هناك صلاحية من خلال القانون 99.06 الذي عدل بـ 30.08 اللي

كابين والو، ما هاذي.
 وخصنا، السيد الوزير، لا يعقل أن تحط ملف الاستثمار، مثلا نعطيك التصنيف ديال المفاوضة، واش كنعيطو التصنيف مازال القوانين ديال 1947، واش في الصنف نديروها في الواحد أو في اثنين أو في ثلاثة، ونعطيوها لواحد المهندس اللي ربما إما هذاك المهندس لا علم له بالمواد، المواد الآن تتطور، الآليات تتطور ولازال القانون قديم.
 الرشوة احنا نهضرو فيها. نعطيك في المثل دراسة الجدوى، أنا احضرت مع واحد المستثمر طلبوا له 25 نسخة كتاييا، باش يطلبوا له واحدة ويعطيهم (un CD)، واحنا نتعاملو مازال بـ 25، حتى ذا السيارة ديالو كلها عامرة بذيك الدراسة ديال الجدوى. وبهذا غادي نشجعو، السيد الوزير، الاستثمار؟

وهنا ابغيت نشير كثرة المتدخلين في إعطاء الرخصة، اعلاش؟ فين هو الشباك الوحيد؟ فينا هي مراكز الاستثمار؟ اعلاش عملنا هاذ مراكز الاستثمار؟
 شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار. أكد أنك، السيد المستشار، لما تفضلت وتكلمت على الحكومات السابقة وقلت على أنها بالفعل قامت بما يلزم في إطار تحسين مناخ الأعمال، إذن راه كابين واحد السيورة، إذن الحكومات السابقة، احنا الآن حكومة جديدة عندها سنة، إذن كابين سيورة وكابين واقع، والواقع لا يرتفع، اللي جا في الحكومات على مضي 50 و60 عام ما يمكنش في ظل سنة نقولو أننا حيدناه وما ابقاتش عراقيل، كابين لازالت هناك عراقيل.

لكن الحكومة واعية، وجابتو في البرنامج الحكومي ديالها، على أنه المجال الاستثماري بالفعل هو القلب النابض ديال الاقتصاد، وأنه كلما حسنا وطورنا مناخ الاستثمار ومناخ الأعمال إلا واستطعنا أن نطور الاقتصاد وأن نخلق فرص الشغل.

نحن أيضا واعون في الحكومة الحالية على أنه بالفعل هذه من الأولويات الاقتصادية ديال البلاد، على ذلك الشيء الإجراءات اللي قامت بها الحكومة الحالية السيد المستشار المحترم، نعطيك منها نماذج، هو النموذج مثلا ديال الشراكة الآن اللي كابين بين القطاع العام والقطاع الخاص مع الكوفندرية العامة لمقاولات المغرب والحكومة، الاتفاق ديال 6 مارس، اللجان

رئيس الحكومة أيضا في هاذ الإطار ديال المتابعة ديال ملف الاستثمار، السيد المستشار المحترم، أنشأ اللجنة ديال الحل للمشاكل اللي عند المستثمرين، تراسها وزير الاقتصاد والمالية وتتجمع على صعيد الوزراء كل ما تبيجدوا لها الملفات وعلى صعيد القطاعات التقنية الوزارية تتجمع كل أسبوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا.

تتمناو، السيد الوزير، هاذ الشيء يتحقق، لأنكم حقيقة حكومة مسؤولة سياسيا ولها شرعية جماهيرية وشعبية، لا يشرفها وفي عهدنا مثل هذه الممارسات البالية، التي اعتقدنا جميعا أننا تجاوزناها في هاذ العهد الجديد.

احنا كنا نتمناو، السيد الوزير، لأن دابا الآن نسمعو غير وعود، احنا الإجراءات، إلى جينا دابا في السكن الاجتماعي، الحكومة حقيقة كنتاهم في السكن الاجتماعي، ها احنا سكناهم، إلى ما وفرنا لهم مناطق صناعية، فين غادي يخدموا؟ غير نسكنوهم وما يخدموش؟

حتى في هاذ المجال خصنا تفكرو في الأحياء الصناعية، أشنو هما الاستثمار في كل مدينة، باش ما يمكنش غير السكن، إذا كان غادي نعطيو خصنا حتى لهاذ الناس اللي غادي يستثمروا في الأحياء الصناعية، كان الخواص أو القطاع الخاص أو العام خصنا نشجعو باش نجلبو الاستثمار لكل الجهات في المناطق، ونديرو واحد التوازن حتى بين المناطق، لأن لا

للمغرب، هناك رغبة وهناك طلب لقاءات وطلب معرفة المشاريع، وبالتالي هذه ميزة يجب أن نسوق في هاذ الإطار هاذ الميزة باش نشغلو مع المستثمرين.

أيضا أنا متفق معك في إطار ضرورة إيجاد سياسات مندمجة، بالفعل ملي تندير سكن اجتماعي خصني نخلق لذلك السكن ونوفر له الظروف المحيطة. الآن في إطار وزارة الشؤون العامة والحكامة نحن نشغل على إيجاد سياسة إستراتيجية وطنية للحكامة، واحنا هاذي دعوة أنه من خلال واحد 15 يوم غادي نديرو مناظرة وطنية حول التقائية السياسات العمومية (La convergence) هي اللي غادي تعطينا السياسات النموذجية اللي خصنا، ملي غادي نديرو مصنع، نديرو معه سكن، نديرو معه مدرسة، نديرو معه طريق، وهذا اللي غادي يوفر للمغرب مجموعة من الإيجابيات.

ثم أيضا الجهوية اللي تكلمتو عليها، الحمد لله، المغرب في الآونة الأخيرة والسيد المستشار من الجهة الشرقية تعرفوا على أنه الجهة الشرقية ديال هاذي 30 عام الآن ماشي هي اللي كاينة الآن، إذن كاين الميناء ديال الناظور الكبير اللي موسع، كاين (La zone agro)، كاين الطاقة الشمسية في فكيك التحت، بمعنى أنه بالفعل المفهوم ديال الجهوية الآن نحن نؤصله، لا في المراحل السابقة، والقانون ديال الجهوية المقبل إن شاء الله غادي يزيد يعطي نفس للمجالات الجهوية والاستثمارات في الجهة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. والآن ننتقل إلى السؤال الأخير والموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول تعويض العاملين بالمناطق النائية والصعبة. ولقد وردت علينا رسالة من رئيس الفريق يطلب فيها تأجيل السؤال.

شكرا لمساهمتم، ومنتقل الآن للجلسة المخصصة للتشريع.

يعقل أن كل شي المحور ما بين مثلا.. المحور ما بين الدار البيضاء إلى الجديدة والمناطق الأخرى كالراشيدية، كفكيك كورزازات، حتى هاذو خصنا نشجعو لهم الاستثمار، لا يعقل أن هاذو يبقاو دائما نحسبهم من الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة، لا بد أن التحفيز لآخر.

كل ما نتمنى، السيد الوزير، أن لا بد تتخذ الإجراءات، قال البارحة كان في مجلس النواب حول الأمن، راه إذا ما حافظناش على الأمن بالاستثمار وبالعامل باش نوفرو فرص الشغل للمواطنين، راه ما غاديش يكون الأمن، واللي غادي يتعاقب.. حتى هذاك اللي كيحاول يوضع عراقيل للاستثمار حتى هذاك كنعسبه أنه مجرم ويتعاقب على يعني ضيع فرص شغل لأبناء المغاربة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا كان هناك رد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

نعم. شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، النقطة ديال بالفعل ديال الأمن والاستقرار ما تيقفناش عليكم، دابا احنا أبناء هذا الوطن، ونرى ما يقع، دابا باش نكونو صرحاء مع بعضياتنا، راه ما يقع عند بعض أشقائنا في بلدان عربية اللي احنا في إطار الاقتصاد ديالنا اقتصاد يمكن لنا نقولو تنافسي معهم. الوضع في المغرب فيما يتعلق بالاستقرار هو وضع، الحمد لله، اللي نتعززو به، وهذا هو اللي تيجلب المناخ ديال الاستثمار، وبالتالي حتى الخطابات ديالنا الآن خصها تركز على هاذ الميزة اللي ما عندش العديد من الدول.

وتقدر نقول لك، السيد المستشار المحترم، أننا منذ 3 أيام كنا في "دافوس"، نقدر نقول لك أن المستثمرين عندهم رغبة كبيرة على أنهم يجيو